



المراوحة بريح متغير

د. يوسف بن عبدالله الشبيلي
قسم الفقه المقارن - المعهد العالي للقضاء
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



المرابحة بربح متغير

د. يوسف بن عبد الله الشبيلي

قسم الفقه المقارن - المعهد العالي للقضاء

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث :

يتناول البحث الحكم الشرعي لربط الربح في عقود المrabحات الآجلة بمؤشر متغير منضبط يتفق عليه العاقدان. وقد تناول الباحث الموضوع ابتداءً بالتأصيل الشرعي للمسألة، وذلك ببيان شرط العلم بالثمن في البيع، وضابط ذلك، وآراء العلماء في ذلك. وبعد ذلك عرج الباحث على المؤيدات الشرعية لصحة المrabحة بربح متغير. ومنها: البراءة الأصلية، والقياس على بعض البيوع كالبيع بسعر المثل، أو بالرقم، أو بما باع به فلان، والبيع بشرط النفقة مدة معلومة، والسلم بسعر السوق، والإجارة بأجرة متغيرة. ثم تطرق الباحث لأوجه الاعتراضات الواردة على صحة المrabحة بربح متغير وناقشها. ومنها: شبهة الربا، والغرر، والغبن، والبيعان فيبيعة. ثم ناقش الحلول المطروحة في هذه القضية، ومنها: الالتزام بالخصم، والإجارة بأجرة متغيرة، والتورق المدار. وخلص الباحث في النهاية إلى صحة المrabحة بربح متغير مربوط بمؤشر منضبط. ويقاس على المrabحة بقية بيوع الآجال كالسلم والاستصناع، وغيرها. والله أعلم.



المقدمة :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد؛
فإن من نعم الله على هذه الأمة ما تشهده الأسواق المالية في العقود الأخيرة من كثرة
المصارف الإسلامية وانتشارها. وهذا - والله الحمد - مؤشر خير يدل على حرص المجتمعات
الإسلامية على الكسب الطيب والريح الحلال.

ولا تزال مسيرة المصارف الإسلامية تواجه الكثير من العقبات التي تعترض طريقها
في ظل منافسة حادة مع المصارف الربوية. ولعل من أبرز المشكلات التي تواجهها تلك
المصارف طريقة احتساب الربح في عقود التمويل طويلة الأجل، إذ أصبح من المتعذر على
المصرف الإسلامي تقديم تمويل طويل الأجل بهامش ربح ثابت، في ظل ما تعانيه المجتمعات
اليوم من تضخم وتقلب في معدلات الربح بين الفينة والأخرى. فلا المصرف يقبل بالمجازفة
باحتمال ربح ثابت طيلة فترة السداد خشية من ارتفاع الأسعار فيما بعد، مما يضطره إلى أن
يتمول لاحقاً بربح أعلى من الربح الذي يحققه من تمويله السابق فيكون خاسراً، ولا العميل
يرضى بأن يحتسب المصرف عليه ربحاً أعلى من السائد في السوق وقت التمويل. وفي المقابل
نجد المصارف الربوية تربط فوائدها بمؤشر الفائدة في السوق، مما أوجد لها ميزة تنافسية
جعلت الكثير من الشركات تعدل عن التمويل الإسلامي إلى التمويل الربوي لشعورها بالغبن
في حال انخفاض معدلات الربح في السوق، في الوقت الذي تطالب فيه بربح أعلى.
وفي هذا البحث دراسة موجزة لهذه القضية، حاولت فيها أن أجلي النظر في مدى جواز
أن يربط الربح في عقود المراجبات بمؤشر منضبط يرتضيه الطرفان، ويدفع عنهما الشعور
بالغبن.

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع في النقاط الآتية:

- ١- أنه يناقش مشكلة تعدد من أكبر المشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية.
- ٢- أن التمويل طويل الأجل يمثل النسبة الكبرى من عقود التمويل المصرفي.
- ٣- أن المصرفية الإسلامية في طور البناء والنماء وهي بحاجة إلى إيضاح الأحكام الشرعية
المتعلقة بجميع جوانبها ليتحقق لها القبول والانتشار بإذن الله.

الدراسات السابقة:

لم أطلع على أبحاث أو دراسات سابقة حول هذا الموضوع بخصوصه. وثمة دراسات متعددة

حول الريح وضوابطه الشرعية إجمالاً ولكنها لم تتعرض لمناقشة هذه القضية بخصوصها. ومما وقفت عليه من هذه الدراسات:

١- عائد الاستثمار في الفقه الإسلامي، للدكتور وهبة الزحيلي، من مطبوعات دار المكتبي.

٢- العائد على الاستثمار، للدكتور محمود صبح.

٣- الريح في الفقه الإسلامي ضوابطه وتحديده في المؤسسات المالية المعاصرة، للدكتورة شمسية إسماعيل، من مطبوعات دار النفائس.

٤- قياس وتوزيع الريح في البنك الإسلامي، للدكتور كوثر الأبجي، من مطبوعات المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

٥- معايير احتساب الأرباح في البنوك الإسلامية، بحث للدكتور سامي حسن حمود - رحمه الله - منشور في مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد الثالث العدد الثاني.

٦- مشكلة قياس عوائد الاستثمارات في المصارف الإسلامية وأسس محاسبية مقترحة لحلها، بحث للدكتور حسين شحاته، منشور في مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد الخامس والستون.

وجميع هذه الدراسات لم تتعرض لمناقشة الحكم الشرعي لربط الريح في المراجحات الآجلة بمؤشر منضبط.

ووقفت على بحثين لهما صلة بموضوع هذا البحث، وهما:

١- السلم بسعر السوق، بحث للدكتور سامي السويلم مقدم للندوة العلمية التي عقدها مصرف الراجحي حول هذا الموضوع.

٢- أحكام الأجرة المتغيرة، للباحث هشام الذكير، وهو بحث تكميلي مقدم لقسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء.

وقد أجاد الباحثان في تناولهما لهذين الموضوعين. وكما هو ظاهر فإن الباحثين يتحدثان عن العوض المتغير في عقدي (السلم) و (الإجارة)، أما هذا البحث فهو في عقد المراجعة.

خطة البحث:

اشتمل البحث على خمسة مباحث. وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: التعريف بمصطلحات الدراسة.

المبحث الثاني: العلم بالثمن وأثره في صحة البيع.

المبحث الثالث: المؤيدات الشرعية لصحة المراجعة بربح متغير.

المبحث الرابع: الاعتراضات الواردة على المراجعة بريح متغير ومناقشتها.

المبحث الخامس: الحلول المطروحة في التمويل طويل الأجل ومناقشتها.

واعلم أن ما توصلت إليه في هذه الدراسة رأي بشر يحتمل الصواب والخطأ، فما كان فيه من صواب فمن الله، وما كان فيه من خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله منه بريئان. وإني أسأل الله الأجر مرة إن كنت مخطئاً، والأجر مرتين إن كنت مصيباً، وأن يعفو عن الخطأ والزلل، ويوفقني وقارئ هذا البحث وجميع المسلمين لما يرضيه من القول والعمل. وحسبي أن أقول: اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه، وأرنا البطل باطلاً وارزقنا اجتنابه. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

* * *

المبحث الأول: التعريف بمصطلحات الدراسة :

المطلب الأول: التعريف بالمرباحة:

المرباحة في اللغة: مفاعلة من الربح، وهو: النماء في التجار.

يقال: نقد السلعة مرباحة على كل عشرة دراهم درهم. والمفاعلة هنا ليست على بابها، لأن الذي يربح إنما هو البائع، فهي من المفاعلة التي استعملت في الواحد، كسافر، وعافاه الله^(١).

والمرباحة في الاصطلاح الفقهي: بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم^(٢). والمرباحة أحد أنواع بيعوع الأمانة، ذلك أن البيع ينعقد شرعاً بالنظر إلى طريقة تحديد ثمنه بأسلوبين:

الأول: بيع المساومة، وهو بيع السلعة بثمن متفق عليه دون النظر إلى ثمنها الأول الذي اشتراها به البائع.

والثاني: بيع الأمانة، وهو البيع الذي يأتين فيه المشتري البائع، ومن ثم يطلب منه إعلامه بتكلفة المبيع عليه، حتى يبني المشتري الثمن الذي يعرضه البائع وفقاً لتلكم التكلفة. فإذا باع المبيع بأقل من تكلفته سمي البيع وضعية أو حطيطة، وإن باعه بمثل التكلفة سمي تولية، وإن باعه بأزيد من التكلفة سمي مرباحة.

وبيع المرباحة حكي فيه خلاف يسير^(٣)، إلا أن عامة أهل العلم على جوازه، بل حكي غير واحد الإجماع على ذلك^(٤). ولم يزل المسلمون يتعاملون به في مختلف الأعصار والأمصار من غير تكبر، فصح الاتفاق حكماً على الجواز، وطرداً للقاعدة الشرعية: أن الأصل في المعاملات الحل حتى يقوم دليل على المنع^(٥).

وبيع المكايسة (المساومة) أحب إلى أهل العلم من بيع المرباحة، لأن البائع في المرباحة مؤتمن، وقد لا يتيسر له دائماً ضبط المصروفات التي بذلت في الحصول على السلعة، في حين أن بيع المساومة يخلو من هذا الالتزام. قال في المغني: « قال أحمد (ت-٢٤١هـ)؛ والمساومة عندي أسهل من بيع المرباحة، وذلك لأن بيع المرباحة تعتريه أمانة واسترسال من المشتري

(١) لسان العرب ٤/٢، المصباح المنير ص ٨٢، كشاف اصطلاحات الفنون ١/٥٣٨، التعريفات الفقهية ص ٤٧٦.

(٢) بدائع الصنائع ٧/١٧٣، الخرشني ٥/١٧١، روضة الطالبين ٣/٥٢٨، الكافي لابن قدامة ٣/١٣٥.

(٣) مغني المحتاج ٢/٤٧٦، المغني ٦/٢٦٦، المحلى ٩/١٤.

(٤) منهم الكاساني وابن قدامة وابن هبيرة وابن رشد: بدائع الصنائع ٧/١٧٣، الاختيار ٢/٢٧٣، بداية المجتهد

٢/٢٥٦، الإفصاح ١/٣٥٠، المغني ٦/٢٦٦.

(٥) فتح القدير ٦/١٢٢، مواهب الجليل ٤/٤٨٩، حواشي الشرواني ٤/٤٢٨.

ويحتاج فيه إلى تبين الحال..ولا يؤمن هوى النفس في نوع تأويل أو غلط فيكون على خطر وغرر وتجنب ذلك أسلم وأولى^(١).

وفي المقدمات الممهّدات: « البيع على المكايسة أحب إلى أهل العلم وأحسن عندهم »^(٢).
وتتم عمليات المراجعة في المصارف بطريقتين:

الأولى: المراجعة البسيطة، كالتي سبق شرحها عند الفقهاء . وهذه الطريقة قليلة التطبيق، لأنها تفترض أن البنك في حوزته السلعة أو العقار محل البيع قبل طلب العميل لها. وهذا قليل.

والثانية: أن يطلب العميل من البنك شراء سلعة له - أي للبنك - ويعدّه العميل بشرائها بالأجل بربح معلوم بعد تملك البنك لها. وهي المعروفة بـ ((المراجعة للواعد بالشراء))^(٣) أو ((المراجعة المركبة))^(٤). وقد ذهب جمهور المعاصرين إلى جوازها بشرط أن يملك البائع السلعة ويقبضها قبل بيعها على العميل وألا يكون بينهما موعدة ملزمة قبل تملك البائع للسلعة^(٥). وقد أشار إلى نظير هذه المعاملة عدد من الفقهاء المتقدمين، ونصوا على جوازها بالشروط السابقة^(٦).

وتعد المراجعة المركبة من أهم أساليب توظيف الأموال في المصارف الإسلامية، إذ تصل نسبتها في كثير من المصارف إلى ما يزيد على ٨٠ ٪ من إجمالي توظيف الموارد^(٧).

المطلب الثاني: التعريف بالربح:

الرَّيْحُ والرَّيْحُ في اللغة بمعنى واحد. وهو الكسب، أو النماء في التجارة. يقال: ربح في تجارته، وربحت تجارته. فيسند الفعل تارة إلى التاجر وتارة إلى التجارة نفسها^(٨).
وفي مفردات القرآن: « ويتجوز به - أي الربح - في كل ما يعود من ثمرة عمل »^(٩).
والربح في الاصطلاح الفقهي يراد به أحد معنيين، أحدهما أعم من الآخر:

(١) المغني ١٣٤/٤.

(٢) المقدمات الممهّدات ١٣٩/٢، حاشية الدسوقي ١٥٩/٣.

(٣) تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشرعية الإسلامية ص ٤٧٦.

(٤) المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ص ٥١٤.

(٥) قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم (٤٠-٤١/٢/٥ و ٥/٣) بشأن الوفاء بالوعد والمراجعة للأمر بالشراء، ومعيّار المراجعة للأمر بالشراء الصادر من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ص ١٠٥، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ص ٥١٥.

(٦) منهم الإمام الشافعي: الأم ٣٩/٣، ومحمد بن الحسن: المبسوط ٢٣٧/٣٠، وابن القيم: أعلام الموقعين ٢٩/٤.

(٧) ندوة خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية ص ١٤٥-١٥٨، تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية ص ١٨٧.

(٨) القاموس المحيط ص ٢٧٩، لسان العرب ٤٤٢/٢، أساس البلاغة ص ٢١٥، المصباح المنير ص ٨٢، طلبة الطلبة ص ١١٩، المغرب ص ١٨٠، المعجم الوسيط ٢٢٢/١.

(٩) مفردات ألفاظ القرآن ص ٨٣٣.

الأول، وهو الأعم، بمعنى: الزائد على رأس المال. فما يزيد على رأس مال الشريك في الشركات يسمى ربحاً، وما يزيد على سعر التكلفة في المراجعة يسمى ربحاً^(١).
والثاني، وهو الأخص، بمعنى: الزائد على رأس المال الذي يكون بسبب تقلب المال في التجارة خاصة. وهذا المعنى هو المستخدم في باب الزكاة تمييزاً للربح عن أوجه النماء الأخرى كالغلة والفائدة^(٢).

المطلب الثالث: التعريف بالمراجعة بربح متغير:

الأصل في المراجعة أن يكون رأس المال والربح محددين، كأن يقول: أبيعك هذه السلعة بمائة وربع عشرة، أو وربع ١٠٪، أي بمائة وعشرة. وهذه المراجعة لا غبار عليها.
ومحل الدراسة هنا فيما إذا كان رأس المال محدداً عند العقد وأما الربح فلا يحدد ابتداءً وإنما يربط بمؤشر منضبط، مثل مؤشر هامش الربح في عقود المراجعات في البنوك الإسلامية، بحيث يتفق الطرفان على أن يكون ربح البائع بحسب ما يكون عليه (السعر السوقي) لهامش الربح في عقود المراجعات الإسلامية وقت السداد، أو متوسط سعر الهامش عن فترة السداد السابقة، وقد يكون السداد بالتقسيط أو دفعة واحدة. فثم أربع صور:
الأولى: أن يكون السداد دفعة واحدة، والربح بحسب مؤشر هامش الربح في السوق وقت السداد.

مثال ذلك: باع البنك سلعة للعميل بسعر التكلفة (١٠٠) وربع يعادل مؤشر هامش الربح في عقود المراجعات في يوم السداد، على أن يكون السداد بعد ثلاث سنوات. فلما حل موعد السداد تبين أن مؤشر هامش الربح في السوق يساوي ٥٪ في السنة، فيكون الربح المستحق ٥٪ ربحاً مركباً عن كل سنة، أي (٥) عن السنة الأولى، و (٥,٢٥) عن السنة الثانية، و (٥,٥) عن السنة الثالثة.

الثانية: أن يكون السداد دفعة واحدة، والربح بحسب متوسط هامش الربح في السوق عن فترة السداد.

مثال ذلك: باع البنك سلعة للعميل بسعر التكلفة (١٠٠) وربع يعادل متوسط هامش الربح في عقود المراجعات عن فترة السداد، على أن يكون السداد مرة واحدة بعد سنتين. وكان

(١) بدائع الصنائع ٧/٧١٥، مجمع الضمانات ص ١٣، أحكام القرآن لابن العربي ١/٨٠٤، بداية المجتهد ٢/٩٨٢، فتح العزيز ٢١/٤٢، مغني المحتاج ٢/٧٧٤، المغني ٧/٥٦١، شرح المنتهى ٢/٣٣٣، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء ص ٧١.

(٢) مواهب الجليل ٢/٨٠٣، شرح حدود ابن عرفة ص ٢٠١، شرح الخرشني ٢/٣٨٠، مغني المحتاج ٢/٨٠١، الشرح الكبير على المقنع ٧/٩٦، نظرية المحاسبة المالية ص ٩٣١.

هامش الربح في السوق في السنة الأولى ٣٪ وفي الثانية ٥٪ فيكون الربح المستحق ٤٪ عن كل سنة.

الثالثة: أن يكون السداد على أقساط، والربح بحسب مؤشر هامش الربح في السوق وقت حلول القسط.

مثال ذلك: باع البنك سلعة للعميل بسعر التكلفة (٢٠٠) وبيع يعادل مؤشر هامش الربح في عقود المراهجات عند حلول كل قسط، على أن يسدد الثمن على سنتين في نهاية كل سنة (١٠٠)، وكان هامش الربح في السوق في نهاية السنة الأولى ٤٪، وفي نهاية السنة الثانية ٦٪. فيستحق البنك في نهاية السنة الأولى مائة وربع ٤٪، أي مائة وأربعة، وفي نهاية السنة الثانية مائة وربع ٦٪ أي مائة وستة.

الرابعة: أن يكون السداد على أقساط، والربح بحسب متوسط هامش الربح في السوق عن فترة سداد كل قسط.

ومثالها كالتالي قبلها إلا أنه لا يؤخذ هامش الربح عند حلول القسط، وإنما متوسط سعر الهامش في السوق خلال السنة الأولى للقسط الأول، والمتوسط للسنة الثانية عن القسط الثاني. ويلحظ في جميع الصور السابقة أن الربح لا يتحدد مقداره إلا عند السداد، بينما رأس المال محدد ابتداءً.

وهنا يثور التساؤل: هل هذه العقود صحيحة؟ أم أن فيها غرراً أو غبناً أو ربا؟ للإجابة عن هذا التساؤل نبين الأصل الشرعي الذي تبني عليه هذه المسألة، وهو «العلم بالثمن في البيع»، وأقوال أهل العلم فيه، وهذا ما سيكون بيانه في المبحث الآتي:

* * *

المبحث الثاني: العلم بالثمن وأثره في صحة البيع :

المطلب الأول: أقوال أهل العلم في شرط العلم بالثمن:

لا خلاف بين أهل العلم على أن من شروط صحة البيع العلم بالثمن. وفيما يلي بعض نصوصهم في هذه المسألة:

قال في الهداية: « والأثمان المطلقة -أي عن قيد الإشارة- لا تصح إلا أن تكون معروفة القدر والصفة؛ لأن التسليم والتسلم واجب بالعقد، وهذه الجهالة مفضية إلى المنازعة فيمتنع التسليم والتسلم. وكل جهالة هذه صفتها تمنع الجواز »^(١).

وفي الشرح الكبير: « شرط عدم جهل منهما -أي البائع والمشتري- أو من أحدهما بمثمنون كبيع بزنة حجر مجهول أو ثمن كأن يقول: بعثك بما يظهر من السعر بين الناس اليوم »^(٢).

وفي المنهاج: « الخامس -أي من شروط المبيع-: العلم به.. ولو باع بملاء ذا البيت حنطة، أو بزنة هذه الحصة ذهباً، أو بما باع به فلان فرسه، أو بألف دراهم ودنانير لم يصح »^(٣). وفي كشف القناع: « من شروط البيع أن يكون الثمن معلوماً للمتعاقدين حال العقد بما يعلم به المبيع مما تقدم من رؤية مقارنة أو متقدمة بزمن لا يتغير فيه الثمن ظاهراً »^(٤).

المطلب الثاني: الأصل الشرعي لهذا الشرط:

الأصل في اشتراط العلم بالثمن في البيع ما روى أبو هريرة -رضي الله عنه- أن النبي ﷺ نهى عن بيع الغرر^(٥).

وإذا كان الثمن مجهولاً فهو من الغرر، فيدخل فيما نهى النبي ﷺ عنه^(٦). قال النووي (ت-٦٧٦هـ): « النهي عن بيع الغرر أصل من أصول كتاب البيوع. يدخل فيه مسائل كثيرة غير منحصرة كبيع المعدوم والمجهول وما لا يقدر على تسليمه وما لم يتم ملك البائع عليه وبيع السمك في الماء الكثير واللبن في الضرع والحمل في البطن »^(٧). ومن الأدلة على هذا الشرط ما روى ابن عمر -رضي الله عنهما- أن النبي ﷺ نهى عن بيع

(١) الهداية شرح بداية المبتدي ٢٦٠/٦، بدائع الصنائع ١٥٦/٥، تبیین الحقائق ٤/٤، رد المحتار ٥٢٩/٤.

(٢) الشرح الكبير على مختصر خليل للدردير ١٥/٢، التاج والإكليل ١٠٠/٦، بلغة السالك ٢٢/٣.

(٣) المنهاج للنووي ٣٥٣/٢ -مع مغني المحتاج، أسنى المطالب ١٤/٢، تحفة المحتاج ٢٥٠/٤.

(٤) كشف القناع ١٧٠/٣، الفروع ٣٠/٤، غاية المنتهى ٣٩/٢، المحلى ٣٤٦/٧.

(٥) أخرجه مسلم في كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصة والبيع الذي فيه غرر برقم (١٥١٣).

(٦) العناية ٢٦٠/٦، المدونة ١٦٧/٢، المنتقى شرح الموطأ ٢٤٦/٤، الأم ١٨٦/٨، المجموع شرح المذهب ٣٧٧/٩، المغني ١٥/٤.

(٧) شرح صحيح مسلم للنووي ١٥٦/١٠، وانظر: نيل الأوطار ٣٣/١٠.

جبل الجبله «^(١).

ووجه الدلالة أنه جاء في تفسير جبل الجبله: أن أهل الجاهلية كانوا يبتاعون الجزور إلى جبل الجبله، فنهاهم النبي ﷺ^(٢).

فعلى هذا التفسير، يكون العقد مشتملاً على الغرر من جهة جهالة أجل الثمن، فإذا نهي عن البيع مع جهالة أجل الثمن فلأن ينهى عن الجهالة في الثمن نفسه من باب أولى^(٣).

المطلب الثالث: ضابط العلم بالثمن:

مع اتفاق أهل العلم على اشتراط العلم بالثمن إلا أنهم اختلفوا في ضابط ذلك، ولهم فيه قولان:

القول الأول: أن الشرط كون الثمن معلوم المقدار - أي محدداً - عند العقد. وهذا ما عليه جمهور الفقهاء كما تدل عليه نصوصهم السابقة؛ لأن الثمن إذا لم يسم عند العقد فهو مجهول، فيدخل في نهي النبي ﷺ عن الغرر.

والقول الثاني: أن الشرط كون الثمن معلوم المقدار عند العقد، أو أنه يؤول إلى العلم على وجه لا يؤدي إلى المنازعة والاختلاف بين العاقلين.

فعلى هذا القول لا تلزم تسمية الثمن في مجلس العقد، فيكفي أن يتفق العاقدان على طريقة منضبطة لتحديد الثمن. وهذا القول رواية في مذهب الإمام أحمد (ت: ٢٤١هـ) اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، وتلميذه ابن القيم (ت: ٧٥١هـ) - رحمهما الله - وهو قول لبعض الأحناف^(٤).

قال في بدائع الصنائع: « ومنها - أي من شروط البيع - أن يكون المبيع معلوماً، وثمنه معلوماً، علماً يمنع من المنازعة. فإن كان أحدهما مجهولاً جهالةً مفضيةً إلى المنازعة فسد البيع. وإن كان مجهولاً جهالةً لا تفضي إلى المنازعة لا يفسد؛ لأن الجهالة إذا كانت مفضيةً إلى المنازعة كانت مائعةً من التسليم والتسلم فلا يحصل مقصود البيع. وإذا لم تكن مفضيةً إلى المنازعة لا تمنع من ذلك؛ فيحصل المقصود »^(٥).

(١) أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب بيع الغرر وجبل الجبله (برقم ٢١٤٣)، ومسلم في كتاب البيوع، باب تحريم بيع جبل الجبله، برقم (١٥١٤)، وجبل الجبله: ولد ولد الناقة. المصباح المنير ص ٦٦.

(٢) هذا التفسير أخرجه البخاري في كتاب السلم، باب السلم إلى أن تنتج الناقة برقم (٢٢٥٦)، وأخرجه مسلم أيضاً في الموضع السابق.

(٣) نيل الأوطار ٣٤/١٠.

(٤) مسائل الإمام أحمد لأبي داود ص ١٩٤، أعلام الموقعين ٦/٤، الفروع ٣٠/٤، الإنصاف ١١/١٢٢.

(٥) بدائع الصنائع ٥/١٥٦.

وفي الأخبار العلمية: « ولو باع ولم يسم الثمن، صح بثمان المثل، كالنكاح »^(١).
والقول الثاني هو الراجح؛ لأمرين:
الأول: أن النهي إنما ورد عن الغرر. والغرر هو البيع مجهول العاقبة^(٢)، فإذا كان يؤول إلى العلم فهو ليس مجهول العاقبة.
والثاني: أن المقصود من البيع حصول التسليم والتسليم، وهو يحصل ولو لم يسم الثمن إذا كان يؤول إلى العلم.
وبناء على ذلك فالذي يترجح للباحث أن عدم تسمية الربح عند العقد في المراجعة لا يتعارض مع شرط العلم بالثمن إذا اتفق العاقدان على آلية منضبطة لتحديد الربح. ومن تلك الآليات المنضبطة:
١- أن يربط الربح بمؤشر منضبط، مثل مؤشر عقود المراجعات في البنوك الإسلامية. وهو نظير البيع بسعر السوق أو بسعر المثل، كما سيأتي.
٢- أو يربط بربح جهة معتمدة مثل أرباح صندوق حكومي يبيع بالأجل. وهو نظير البيع بما باع به فلان، كما سيأتي.

* * *

(١) الأخبار العلمية ص ١٨٠
(٢) القواعد النورانية ص ١٣٨

المبحث الثالث: المؤيدات الشرعية لصحة المراجعة بربح متغير:

المطلب الأول: الأصل الشرعي في العقود:

من أقوى ما يمكن الاستناد عليه للقول بصحة المراجعة بربح متغير: الأصل الشرعي للعقود؛ فقد ذهب عامة أهل العلم إلى أن الأصل في العقود هو الصحة والإباحة^(١). وحكى بعضهم الإجماع على ذلك^(٢)؛ لأدلة متعددة في الكتاب والسنة، منها:

١- الآيات التي فيها الأمر بالوفاء بالعقود والعهود، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اؤُوا بِالْعُقُودِ﴾^(٣). وقوله: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَتْ مَسْئُولَةً﴾^(٤). ووجه الدلالة: أن هذه الآيات عامة فتشمل كل العقود والعهود إلا ما ورد في الشرع تحريمه^(٥).

٢- قول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٦).

ووجه الدلالة: أن لفظ (البيع) في الآية عام فيتناول جميع العقود^(٧).

٣- قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بِتَرَائِضٍ عَنْ رَاضٍ مِنْكُمْ﴾^(٨).

ووجه الدلالة: أن الله سبحانه لم يشترط في التجارة إلا التراضي. فمتى تحقق الرضا في التجارة بين المتعاقدين فهي صحيحة ما لم يرد في الشرع ما يحرمها^(٩).

٤- قول الله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا﴾^(١٠).

ووجه الدلالة: أن كل « ما لم يبين الله ولا رسوله ﷺ تحريمه من المطاعم والمشارب والملابس والعقود والشروط فلا يجوز تحريمها. فإن الله قد فصل لنا ما حرم علينا. فما كان

(١) المبسوط ٩٠/٢٢، فتح القدير ٣/٧، الفروق ٢٦٩/٣، الخرشي على مختصر خليل ١٤٩/٥، نهاية المحتاج ٢٢١/٦، شرح المنهاج للبيضاوي ٣٢٥/٢، القواعد النورانية ص ٢١٠، الفروع ٤٢١/٤، قواعد ابن رجب ص ٢٤١. وخالف في هذه المسألة الظاهرية والأبهرية من المالكية: المحلى ٢٧٥/٨، إحكام الفصول للباي ص ٦٨١. والبسيط في هذه المسألة ليس من مقاصد هذا البحث ويمكن استقصاء الأدلة في المواضع السابقة وفي كتب الأصول والقواعد الفقهية عند الكلام على الأصل في الأشياء. ومنها: البحر المحيط ١٢/٦، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٦٦، غمز عيون البصائر ٢٢٣/١، التلقين للقاضي عبد الوهاب ٢٥٩/٢، المحصول في علم الأصول ٩٧/٦، شرح الكوكب المنير ٢٢٥/١.

(٢) جامع العلوم والحكم ص ٢٦٨.

(٣) سورة المائدة، الآية (١).

(٤) سورة الإسراء، الآية (٣٤).

(٥) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٥٥/٢٩، القواعد النورانية ص ٢١٤.

(٦) سورة البقرة، الآية (٢٧٥).

(٧) فتح القدير ٢٦١/٦، القواعد النورانية ص ٢٢٤، الفتاوى السعدية ص ٣٦٦.

(٨) سورة النساء، الآية (٢٩).

(٩) المغني ٢٧٥/١٠.

(١٠) سورة الأنعام، الآية (١١٩).

من هذه الأشياء محرماً فلا بد أن يكون تحريمه مفصلاً. وكما أنه لا يجوز إباحة ما حرمه الله، فكذلك لا يجوز تحريم ما عفا عنه ولم يحرمه»^(١).

٥- قول النبي ﷺ: «الحلال ما أحل الله في كتابه، والحرام ما حرم الله في كتابه. وما سكت عنه فهو مما عفا عنكم»^(٢).

ووجه الدلالة: أن كل عقد أو شرط سكت عنه فهو مباح بنص الحديث^(٣). ومما لا شك فيه أن إجراء حكم الأصل وهو الإباحة على ما يجد من معاملات في حياة الناس من سماحة هذه الشريعة وصلاحيتها لكل زمان ومكان. فصور المعاملات لا تقف عند حد. وحاجات الناس تتجدد وتنوع عصر بعد عصر. فكان من رحمة الله بهذه الأمة أن فتح لها مجال الربح الحلال بضوابط تحمي لكل حقه، ولم يجعل ذلك مقصوراً على عقود بعينها، وإلا للحق الناس بذلك ضرر كبير. قال في غياث الأمم: «ووضوح الحاجة إليها - أي إلى إباحة العقود التي لم يأت في الشرع تحريمها - يغني عن تكلف بسط فيها، فليصدروا العقود عن التراضي، فهو الأصل الذي لا يغمض ما بقي من الشرع أصل، وليجروا العقود على حكم الصحة»^(٤).

وبناء على ما سبق؛ فالأصل الذي ننطلق منه في الحكم على هذه المسألة وهي: المراجعة بربح متغير هو الإباحة. وعلى من يحكم بالبطالان أن يأتي بالدليل، وما لم يأت المانع بالدليل فإن قوله يكون مردوداً بهذا الأصل.

وفضلاً عن هذا الدليل فثمة عقود أخرى نص أهل العلم على جوازها وهي مثيلة للمراجعة بربح متغير، وفي المطالب الآتية بيانها:

المطلب الثاني: قياس المراجعة بربح متغير على بعض البيوع الحالة:

سأورد في هذا المطلب بعض العقود التي تتفق مع المراجعة بربح متغير في أن الثمن فيها غير مسمى في العقد، وإنما يؤول إلى العلم على وجه لا يؤدي إلى المنازعة. والأصل في هذه العقود أن الثمن فيها حال، وهذا غير مؤثر في إلحاق المراجعة بربح متغير بها؛ لأنه إن كان المنع لعللة الربا فإن الزيادة الربوية محرمة متى ما استقر الدين في الذمة سواء أكان الدين حالاً

(١) أعلام الموقعين ٢٨٩/١

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب اللباس، باب ما جاء في لبس الضراء برقم (١٧٢٦)، وابن ماجه في كتاب الأطعمة، باب ما جاء في أكل الجبن والسمن، برقم (٢٣٦٧)، من حديث سلمان الفارسي - رضي الله عنه - وقال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه». والحديث صححه الحاكم ووافقه الذهبي، المستدرک (١٧/٤)، وقال في مجمع الزوائد: «إسناده حسن» (١٧١/١). ونقل ابن حجر عن البزار قوله في الحديث: «إسناده حسن». فتح الباري ٢٦٦/١٣.

(٣) أعلام الموقعين ٢٨٩/١.

(٤) غياث الأمم في التياث الظلم للجويني ص ٤٩٥.

أمر مؤجلاً. وإن كانت علة المنع الغرر، فالغرر محرم سواء أكان الثمن حالاً أم مؤجلاً، بل إن تفاوت السعر في بعض البيوع التي سأورها أكثر منه في المراجعة بربح متغير. وفيما يلي بيان ذلك:

الفرع الأول: البيع بسعر المثل أو بما ينقطع به السعر:

وهو: أن يبيعه السلعة من غير تحديد ثمنها ولكن بما بما يتبايع به الناس عادة، أو بما يقف عليه ثمنها في المساومة. ومنه: بيع الاستجرار، وهو أن يشتري ممن يعامله من خبز أو يقال أو لحام أو غيرهم يأخذ منه كل يوم شيئاً معلوماً من دون تحديد الثمن ثم يحاسبه عن رأس الشهر أو السنة عن الجميع ويعطيه ثمنه^(١).

ووجه الشبه بين هذا البيع والمراجعة بربح متغير أن الثمن في كليهما غير مسمى في العقد، وإنما يتحدد بناء على سعر السوق.

وقد يقال: إن بين المسألتين فرقاً؛ فإن الثمن في البيع بسعر المثل حال، بخلاف المراجعة بربح متغير فإن الثمن فيها مؤجل. وهذا فرق مؤثر؛ لأن الغرر مع التأجيل أشد.

والجواب: أن تفاوت الأسعار في البيع بسعر المثل أشد منه في المراجعة المتغيرة؛ لأن الذي يتغير في البيع بسعر المثل هو كامل الثمن -أصله وربيحه-، فقد يبيع السلعة بسعر السوق ويظن أن سعرها مائة ثم يفاجأ بأنه ثمانون، أي أقل بمقدار الخمس مما توقع، بينما لا يتغير في المراجعة إلا الربح أما أصل الثمن فهو محدد ابتداءً. وتفاوت الربح -مهما بلغ- يعد يسيراً بالنظر إلى كامل الثمن.

وقد اختلف أهل العلم في البيع بسعر المثل أو بما ينقطع به السعر على قولين:

القول الأول: تحريم البيع بما ينقطع به السعر. وإليه ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والحنابلة في الرواية المشهورة^(٥)، والظاهرية^(٦).

واستدل أصحاب هذا القول بدليلين:

الدليل الأول: قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ

(١) أعلام الموقعين ٥/٤، الإنصاف ١٢٢/١١، الشرح الممتع على زاد المستقنع ١٨٧/٨، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء ص ٥٦، الموسوعة الفقهية ٤٥/٩.

(٢) المبسوط ٧/١٣، البحر الرائق ٢٩٦/٥، رد المحتار ٣١/٧.

(٣) المنتقى شرح الموطأ ٢٤٣/٦، مواهب الجليل ٢٧٦/٤، شرح الخرشي على مختصر خليل ٦٩/٥.

(٤) المجموع شرح المذهب ١٦٣/٩، نهاية المحتاج ٤٠٩/٣، مغني المحتاج ٣٢٦/٢.

(٥) المحرر في الفقه ٢٩٨/١، الإنصاف ١٣٢/١١، المبدع ٣٤/٤.

(٦) المحلى ٢٣/٩.

إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِحَكْرَةٍ عَنْ رَاضٍ مِنْكُمْ ﴿١١﴾

ووجه الدلالة: أن البيع من غير تسمية ثمن ((أكل مالٍ بالباطل، لأنه لم يصح فيه التراضي، ولا يكون التراضي إلا بمعلوم المقدار، وقد يرضى لأنه يظن أنه يبلغ ثمناً ما، فإن بلغ أكثر لم يرض المشتري، وإن بلغ أقل لم يرض البائع)) (١).

نوقش: بأن البيع بالسعر أطيب لقلب المتعاقدين من المساومة، لأن من طبع الإنسان أن يقنع ويرضى بما جرت عادة الناس بالتبائع به (٢).

والدليل الثاني: ما روى أبوهريرة -رضي الله عنه- عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيع الغرر (٣). ووجه الدلالة: أن البيع بالسعر مجهول العاقبة، لأن الثمن غير معلوم وقت العقد فهو من الغرر المنهي عنه (٤).

نوقش: بأن الغرر المنهي عنه هو ما كان مؤدياً إلى المنازعة والاختلاف وليس بالناس حاجة إليه، ولهذا أباحت الشريعة بياعات متعددة فيها غرر، كبيع أساسات الحيطان تبعاً للدار، والحمل تبعاً لأمه، وبيع ما مأكوله وغير ذلك لحاجة الناس إليها (٥).

والبيع بما ينقطع به السعر لا يؤدي إلى المنازعة، بل هو أخرى بتحقيق العدل في الثمن من بيع المساومة، كما أن الناس لا غنى لهم عن ذلك، لأن الإنسان قد يحتاج إلى معاملة شخص بعينه مرات كثيرة، ومن الحرج أن يساومه عند كل حاجة يأخذها، قل ثمنها أو أكثر (٦).

القول الثاني: جواز البيع بسعر المثل، أو بما ينقطع به السعر. وهو رواية عن الإمام أحمد اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨) وابن القيم (ت: ٧٥١)، وقال به بعض الشافعية (٨).

استدل أصحاب هذا القول بدليين:

الدليل الأول: قول الله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ (٩). وقوله سبحانه: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْضَيْنَهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَأَنْتُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاَسَ رُمْ فَسَرُّضُهُنَّ﴾

(١) سورة النساء، الآية (٢٩).

(٢) المحلى ٢٣/٩.

(٣) الشرح الممتع على زاد المستقنع ١٨٧/٨.

(٤) الحديث سبق تخريجه في المبحث السابق.

(٥) المحلى ٢٣/٩، المجموع شرح المذهب ١٦٣/٩، المبدع ٣٤/٤.

(٦) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٩/٢٢٨.

(٧) أعلام الموقعين ٦/٤.

(٨) مسائل الإمام أحمد لأبي داود ص ١٩٤، مجموع فتاوى ابن تيمية ١٢٧/٣٤، ٢٩/٣٤٥، أعلام الموقعين ٥/٤.

الإنصاف ١١/١٢٢، النكت والفوائد السننية على مشكل المصحح ١/٢٩٩، إحياء علوم الدين ٧٧/٢، المجموع

شرح المذهب ٩/١٦٣، مغني المحتاج ٢/٢٢٦.

(٩) سورة البقرة، الآية (٢٣٦).

لَهُ أُخْرَى ﴿٦﴾ ۞ وقوله سبحانه: ﴿وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ لَهُ دِفْعَةٌ وَكَسْوَةٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (١).

ووجه الدلالة من هذه الآيات: أن الله أباح النكاح بمهر المثل، وهو أشد خطراً من البيع، وأباح الإجارة على الرضاع بأجر المثل، وبطعام وكسوة المثل، وتقدير العوض في الإجارة أكد من تقديره في البيع؛ لأن قيمة العين في البيع أقل اختلافاً من المنفعة، لأنها تتجدد بتجدد الأوقات فتختلف باختلافها غالباً، فدل ذلك على جواز البيع بثمن المثل (٢).

والدليل الثاني: قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ يَبْطُلُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (٣).

ووجه الدلالة: أن الله لم يشترط في التجارة إلا التراضي. والبيع بسعر المثل قد يكون أحظى بتحقيق الرضا من المكايسة؛ لأن الغالب أن الشخص يرضى بما يتبايع به الناس أكثر مما يماكس عليه وقد يكون غبنه (٤).

يقول ابن القيم (ت: ٧٥١) -رحمه الله-: «اختلفت الفقهاء في جواز البيع بما ينقطع به السعر من غير تقدير الثمن وقت العقد.. والصواب المقطوع به -وهو عمل الناس في كل عصر ومصر-: جواز البيع بما ينقطع به السعر. وهو منصوص الإمام أحمد، واختاره شيخنا. وسمعته يقول: هو أطيب لقلب المشتري من المساومة، يقول: لي أسوة بالناس آخذ بما يأخذ به غيري، وليس في كتاب الله، ولا سنة رسوله، ولا إجماع الأمة، ولا قول صاحب، ولا قياس صحيح ما يحرمه، وقد أجمعت الأمة على صحة النكاح بمهر المثل، وأكثرهم يجوزون عقد الإجارة بأجرة المثل، والبيع بثمن المثل؛ فغاية البيع بالسعر أن يكون بيعه بثمن المثل؛ فيجوز» (٥).

والقول الثاني هو الراجح؛ لقوة أدلته. ومما يؤيد ذلك تجويز بعض أصحاب القول الأول بيوعاً قريبة من البيع بمثل سعر المثل، مثل تجويز الحنفية بيع الاستجرار، والمالكية بيع الاستئمان.. قال في الدر المختار: «ما يستجره الإنسان من البئاع إذا حاسبه على أثمانها بعد استهلاكها جاز استحساناً» (٦). وفي مواهب الجليل: «وأما بيع الاستئمان والاسترسال فهو أن يقول الرجل: اشتر مني سلعتي كما تشتري من الناس، فإني لا أعلم القيمة فيشتري منه

(١) سورة الطلاق، الآية (٦).

(٢) سورة البقرة، الآية (٢٣٣).

(٣) بدائع الفوائد ٥/٤، أعلام الموقعين ٥/٤.

(٤) سورة النساء، الآية (٢٩).

(٥) نظرية العقد ص ١٦٥، أعلام الموقعين ٦/٤، الشرح الممتع على زاد المستقنع ١٨٩/٨.

(٦) أعلام الموقعين ٥/٤.

(٧) الدر المختار ١١٦/٤.

بما يعطيه من الثمن «^(١).

وبناء على صحة البيع بسعر المثل فيمكن قياس المراجعة بربح متغير عليه، فإن الربح في المراجعة المتغيرة يُقَوَّم بربح المثل في السوق.

الفرع الثاني: البيع بما باع به فلان:

وهو أن يبيع السلعة من غير أن يتفقا على ثمن، وإنما يحددانه بما باع به فلان. والخلاف في هذه المسألة كسابقتهما، فالجمهور على التحريم. وعن الإمام أحمد (ت: ٢٤١هـ) رواية بالجواز اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) وابن القيم (ت: ٧٥١هـ)^(٢). والراجح أنه إذا كان الذي أحالا على سعره ممن يعتبر بتقديره في الثمن؛ لشهرته في السوق، فالبيع صحيح؛ لأن الجهالة هنا لا تفضي إلى المنازعة.

ووجه الشبه بين هذا البيع والمراجعة بربح متغير أن الثمن لم يحدد في العقد وإنما اتفق العاقدان على طريقة منضبطة لتحديده. وفي المراجعة قد يربط الربح بمثل ربح البيع الآجل وقت السداد في صندوق معتبر كالصناديق الحكومية الضخمة.

الفرع الثالث: البيع بالرقم:

وهو أن يبيع السلعة برقمها، أي الثمن المكتوب عليها، وأحد العاقدين أو كلاهما يجهل ذلك الرقم عند العقد.

والخلاف فيها كسابقتيها، فالجمهور على التحريم؛ للجهل بالثمن عند العقد^(٣). وعن الإمام أحمد (ت: ٢٤١هـ) رواية بالجواز اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) وبعض الأصحاب، وهو القول غير الأظهر عند الشافعية^(٤)؛ لأن مآله إلى العلم على وجه لا يؤدي إلى المنازعة.

والراجح أن التسعير إذا كان من جهة معتبرة كالدولة، بحيث لا يكون البائع هو الذي يضع الرقم الذي يريد على السلع، فهو بيع صحيح؛ لأن الثمن وإن كان مجهولاً عند العقد إلا أن هذه الجهالة لا تفضي إلى المنازعة؛ لأن مآلها إلى علم. ومن ذلك: بيع الأدوية المسعرة من قبل الدولة برقمها وإن لم يعلم المشتري ثمنها في الحال^(٥).

(١) مواهب الجليل ٢٣٨/٤

(٢) تبين الحقائق ٤/٤، رد المحتار ٥٢٩/٤، التاج والإكليل ١٠٠/٦، بلغة السالك ٢٢/٣، أسنى المطالب ١٤/٢.

تحفة المحتاج ٤/٢٥٠، الفروع ٣٠/٤، شرح المنتهى ١٨/٢، الإنصاف ١٣٣/١٠

(٣) بدائع الصنائع ٥/٢٢٠، منح الجليل ١٦٠/٥، مغني المحتاج ٣٥٥/٢، كشف القناع ١٧١/٣، المحلى ٥٠١/٧.

(٤) نهاية المحتاج ٣/٤١٤، الأخبار العلمية ص ١٨٠، الإنصاف ١٣٣/١٠.

(٥) الشرح الممتع على زاد المستقنع ١٨٩/٨

ووجه الشبه بين البيع بالرقم والمراوحة بربح متغير أن الثمن في كل منهما لا يعلم في الحال وإنما يعلم في المآل.

الفرع الرابع: بيع بعض الجملة بتحديد سعر الوحدة:

وهو أن يبيع كمية مجهولة من سلعة معلومة متماثلة الأجزاء بتحديد سعر الوحدة منها. ومنه أن يقول: بعثك بعض هذه الصبرة من الطعام كل قفيز^(١) منها بدرهم. ولأهل العلم فيما إذا باعه بعض الصبرة، كل قفيز بدرهم، من غير أن يحدد كمية المبيع^(٢) قولان:

القول الأول: التحريم.

وهو مذهب الجمهور من الحنفية^(٣)، والمالكية^(٤)، والشافعية^(٥)، والمعتمد عند الحنابلة^(٦) والظاهرية^(٧). وحجة هذا القول: أن العقد فيه غرر؛ لأن الثمن مجهول عند العقد^(٨). أجب: بأن هذه الجهالة لا تنفي إلى المنازعة؛ لأن الثمن معلوم قدر ما يقابل كل جزء من البيع، والغرر منتفٍ في الحال؛ لأن ما يقابل كل قفيز معلوم القدر حينئذٍ. فغرر الجهالة ينتفي بالعلم بالتفصيل، كما ينتفي بالعلم بالجملة^(٩).

والقول الثاني: الجواز.

وهو قول عند المالكية^(١٠) والحنابلة^(١١).

ومن أدلة هذا القول:

- ١- أن الأصل في العقود الصحة، ولا دليل على المنع.
- ٢- وقياساً على ما لو آجره الدار، كل شهر بدرهم، أو آجره كل دلو بتمرة، فيصح كما ثبت في السنة « أن علياً - رضي الله عنه - استقى لرجل من اليهود، كل دلو بتمرة، وجاء

(١) القفيز: وحدة كيل. المغرب ص ٣٩١. وهو يساوي ١٢ صاعاً. وبوحدات القياس المعاصرة يساوي ٣٣ لتراً. الفقه الإسلامي وأدلته ١/١٤١.

(٢) أما إذا باعه كل الصبرة، القفيز منها بدرهم فالبيع جائز عند الجمهور والصاحبين، ويصح في قفيز واحد عند أبي حنيفة. فتح القدير ٥/٤٧٢، حاشية الدسوقي ١٧/٣ المجموع شرح المذهب ٩/٣١٢، المغني ٦/٢٠٨، الغرر وأثره في العقود ص ٢٦٥.

(٣) المبسوط ١٣/٦، بدائع الصنائع ٦/٦٠١، تبيين الحقائق ٤/٥، فتح القدير ٥/٤٧٢.

(٤) التاج والإكليل ٦/٩٣، حاشية الدسوقي ٣/١٧، بلغة السالك ٢/١٠.

(٥) المجموع شرح المذهب ٩/٣١٢، حواشي الشرواني على تحفة المحتاج ٦/١٤٢.

(٦) المغني ٦/٢٠٨، الفروع ٤/٣٠، شرح المنتهي ٢/١٥٢، مطالب أولي النهي ٣/٤٢.

(٧) المحلى ٩/٢٠.

(٨) شرح الخرشي ٥/٢٥.

(٩) بدائع الصنائع ٦/٦٠١.

(١٠) التاج والإكليل ٦/٩٣.

(١١) المغني ٦/٢٠٨، الإنصاف ١٠/١٤٣، الشرح الممتع على زاد المستقنع ٨/١٩٢.

به إلى النبي ﷺ فأكل منه^(١).

وهذا القول هو الراجح؛ إذ الجهالة في الثمن تؤول إلى العلم ولا تؤدي إلى المنازعة. ووجه الشبه بين هذه المسألة والمراوحة بربح متغير؛ أن الثمن في كليهما لم يتحدد عند العقد، وإنما يتحدد في المآل وفق آلية اتفق عليها الطرفان ولا تفضي إلى النزاع.

المطلب الثالث: قياس المراوحة بربح متغير على بعض البيوع الآجلة:

الفرع الأول: البيع بشرط النفقة مدة معلومة:

من صور البيع الصحيحة التي ذكرها فقهاء الحنابلة أن يبيعه السلعة ويجعل الثمن نفقة المشتري على البائع أو ولده أو زوجته ونحوهم مدة معلومة، كشهر أو سنة ونحو ذلك. قال في شرح المنتهى: «يصح بيع وإجارة بنفقة عبده فلان، أو أمته فلانة، أو نفسه، أو زوجته، أو ولده ونحوه، شهراً أو سنة أو يوماً ونحوه؛ لأن لها عرفاً يرجع إليه عند التنازع، بخلاف نفقة دابته»^(٢). وفي كشف القناع: «قل الزمن أو أكثر»^(٣).

والمالكية يوافقون الحنابلة على جواز ذلك في الإجارة^(٤)، ولم أقف على كلامهم في البيع. ولا يظهر فرق بين البيع والإجارة، فالعلم بالأجرة شرط لصحة الإجارة كالثمن في البيع. وهذه المسألة نظير المسألة التي بين أيدينا؛ فإن الثمن في الصورة التي ذكرها الحنابلة مؤجل وقد يزيد وقد ينقص، فقد يغرم المشتري في الشهر الأول ما قيمته تسعون من الطعام، وفي الثاني ثمانون، وفي الثالث مائة، وهكذا؛ نظراً لتقلبات الأسعار في السوق، وإنما الذي سوغ ذلك أن للنفقة عرفاً يرجع إليه عند التنازع، وكذلك نقول في الربح المتغير؛ إذا كان له عرف منضبط يمكن أن يربط به فيصح. وكونه قد يزيد أو ينقص بحسب تغير العرف لا يمنع من صحته.

ويلزم من قال بأن في المراوحة بربح متغير غرراً أو ربا أن يقول بمثل ذلك في البيع بشرط النفقة مدة معلومة؛ إذ لا فرق بينهما في هذا الجانب، فالنفقة دين في ذمة المشتري، وهي لم تتحدد وإنما ربطت بعرف منضبط، أما إن كان العرف غير منضبط كنفقة الدابة فلا تصح.

(١) أخرجه أحمد ١/٣٥٥، وابن ماجه في كتاب الرهن، باب الرجل يستقي كل دلو بتمرة ويشترط جلد برقم (٢٤٤٦) من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - وفي إسناده انقطاع. قال في مجمع الزوائد (٩٧/٤): رجاله رجال الصحيح إلا أن فيه انقطاعاً. وضعفه الزيلعي (نصب الراية ٥/٢٨٣)، والبوصيري (مصابيح الزجاجة ٢/٨١٨). وأحمد شاكراً (تحقيق المسند ٢/٢٦٢) إلا أن للحديث طرقاً متعددة وشاهداً من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - وصح موقوفاً عن علي - رضي الله عنه -، فهو يرتقي إلى رتبة الصحة. وممن صحح الحديث: ابن القيم (أعلام الموقعين ٣/٩٤) وابن السكن وابن حجر (التلخيص الحبير ٢/٦١٧).

(٢) شرح المنتهى ١٧/٢.

(٣) كشف القناع ٣/١٧٢، غاية المنتهى ٣/٣٨.

(٤) التاج والإكليل ٧/٥٢٧، شرح الخرشي ٧/١٣، منح الجليل ٧/٤٦٥.

ولا يبعد القول بأن الجهالة في المربحة بربح متغير أقل منها في البيع بشرط النفقة؛ لأن الذي يتغير في المربحة هو الربح فقط، وأما أصل الثمن فهو محدد ابتداءً، وتفاوت الربح مهما بلغ يعد يسيراً بالنظر إلى كامل الثمن؛ إذ الربح في العادة يتراوح في حده الأعلى في نطاق ١٠٪ زيادة أو نقصاناً ويندر أن يتجاوز ذلك، بخلاف التفاوت في النفقة فقد يكون كبيراً حتى ربما يصل إلى الثلث أو أكثر، زيادة أو نقصاناً، لاسيما مع طول المدة.

الفرع الثاني: السلم بسعر السوق:

وهو السلم في سلع موصوفة من غير أن تحدد كميتها وإنما تتحدد بناء على سعرها في السوق وقت التسليم، فيعطى المشتري من السلع ما يعادل رأس ماله وربح معلوم^(١)، كأن يدفع مئة ليتسلم بعد سنتين كمية من الحديد بربح ١٠٪ أي ما قيمته مئة وعشرة. فإذا كان سعر طن الحديد وقت التسليم عشرة فتكون الكمية المستحقة أحد عشر طناً. ومن التطبيقات المعاصرة لهذه الصيغة:

- ١- بطاقات الاتصال مسبقة الدفع، حيث يدفع الشخص (٩٠) ليحصل على مكالمات بقيمة (١٠٠) مثلاً، فهي سلم في المنافع. وهو صحيح عند جمهور أهل العلم خلافاً للأحناف. والمسلم فيه -وهو دقائق الاتصال- مقدر بالقيمة لا بالكمية. وقد تكون حالة أو مؤجلة، كما أن السلم يصح حالاً إذا كان البائع مالكا للسلعة، ويصح مؤجلاً.
- ٢- بطاقات الوقود مسبقة الدفع، وهي كسابقتها إلا أن المسلم فيه سلعة موصوفة وهو الوقود.

وممن اختار صحة السلم مع تحديد مقدار المسلم فيه حسب سعر السوق يوم التسليم شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ). قال في الفروع: «وقال شيخنا -يقصد ابن تيمية- فيمن أسلف دراهم إلى أجل على غلة بحكم أنه إذا حل دفع الغلة بأنقص مما تساوي بخمسة دراهم: هذا سلف بناقص عن السعر بشيء مقدر، فهو بمنزلة أن يبيعه بسعر ما يبيع الناس أو بزيادة درهم في الغرارة^(٢)، أو نقص درهم فيها. وفي البيع بالسعر قولان في مذهب أحمد (ت: ٢٤١هـ): الأظهر جوازه؛ لأنه لا خطر ولا غرر؛ ولأن قيمة المثل التي تراضيا بها أولى من قيمة مثل لم يراضيا بها»^(٣).

(١) ويعبر عنه البعض بأن يعطى المشتري كمية من المسلم فيه بأنقص من سعرها في السوق بنسبة معلومة يوم التسليم، والنتيجة في الطريقتين واحدة مع مراعاة اختلاف النسبة في حال الزيادة أو النقصان، لأن الربح للمشتري نقصان على البائع، فمن عبر بالربح نظر إلى جانب المشتري ومن عبر بالنقصان نظر إلى جانب البائع.

(٢) الغرارة - بكسر الغين -: وعاء من صوف أو شعر لنقل التبن وما أشبهه. طلبه الطلبة ص ١١٠
(٣) الفروع ١٧٩ / ٤. واختار هذا القول من المعاصرين الشيخ محمد العثيمين -رحمه الله- وقال: «ينبغي أن يكون

وهذه المعاملة لا يظهر فيها محرم شرعاً بشرطين؛

الأول: أن يكون للسلعة المعقود عليها قيمة سوقية منضبطة، كالمعادن والوقود ونحوها.

والثاني: أن يقبض المشتري السلعة قبضاً حقيقياً أو حكماً عند التسليم، دفعاً للصورية عن العقد.

وليس في المعاملة ربا؛ لأنها معاوضة بين نقد وسلعة، وليس فيها غرر؛ لأن المعقود عليه يؤول إلى العلم على وجه لا يؤدي إلى المنازعة، ولا تتعارض مع قول النبي ﷺ: «من أسلف في تمر فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم»^(١)؛ لأن المراد: من أسلف كيلاً فليكن بكيل معلوم، ومن أسلف وزناً فليكن بوزن معلوم. ومما يدل على ذلك أمور:

الأول: ذكر الأجل فيه، وهو ليس بشرط؛ لأن السلم إذا جاز مؤجلاً فجوازه حالاً من باب أولى؛ لأنه أقل غرراً، فيكون المعنى: إن كان السلم لأجل فليكن معلوماً^(٢).

الثاني: أن الحديث اشترط العلم بالكيل والوزن، ومن المعلوم أنه لا يشترط العلم بهما معاً؛ إذ المراد: من أسلف كيلاً فليكن بكيل معلوم، ومن أسلف وزناً فليكن بوزن معلوم.

والثالث: أن المراد من العلم بالمسلم فيه ليس العلم التام النافي للجهالة المطلقة، وإنما النافي للجهالة المؤدية إلى النزاع، ومقداره هنا يؤول إلى العلم على وجه لا يؤدي إلى المنازعة. وبناء على صحة السلم مع تحديد مقدار المسلم فيه حسب سعر السوق يوم التسليم تخرج المراجعة مع تحديد الربح حسب ربح السوق في يوم السداد؛ إذ لا فرق بين أن يكون المؤجل هو الثمن أو الثمن. فما يشترط في أحدهما يشترط في الآخر، والتفريق بينهما تفريق بين متمثلين.

وقد يقال بأن بينهما فرقاً، وهو أن السلم يكون لأجل واحد، بخلاف المراجعة فإنها قد تكون على أقساط، فيكون لقسط قيمة مختلفة عن القسط الآخر.

والجواب: أن السلم يصح كذلك أن يكون مقسطاً على آجال معلومة، قال في شرح المنتهى: «يصح أن يسلم في جنس واحد إلى أجلين، إن بين قسط كل أجل وثمنه؛ لأن

معلوماً بالجزء المشاع، كأن يقول: ينزل عشرة في المئة عن قيمته وقت حلوله، لأنه إذا جعله شيئاً معيناً بالقدر فقد يستغرق كثيراً من الثمن أو قليلاً» تعليقات الشيخ على الأخبار العلمية ص ١٩٣.

(١) أخرجه البخاري في كتاب السلم، باب السلم في وزن معلوم برقم (٢١٢٦)، ومسلم في كتاب المساقاة، باب السلم برقم (١٦٠٤) من حديث ابن عباس -رضي الله عنهما-.

(٢) وهذا هو توجيه الشافعية للحديث بناء على قولهم بصحة السلم الحال خلافاً للجمهور. واختار ابن تيمية وابن القيم صحته إذا كان البائع قادراً على التسليم. الحاوي الكبير ١٢/٧، أسنى المطالب ١٢٤/٢، فتح العزيز ٢٢٦/٩، تبين الحقائق ١١٥/٤، حاشية الدسوقي ٢٠٥/٣، المغني ٤٠٢/٦، مجموع فتاوى ابن تيمية ٥٢٩/٢٠، تهذيب السنن ١١٤/٥.

الأجل الأبعد له زيادة وقع على الأقرب، فما يقابله أقل فاعتبر معرفة قسطه وثمنه فإن لم يبينهما لم يصح.. ويصح أن يسلم في شيء كلحم وخبز وعسل يأخذه كل يوم جزءاً معلوماً مطلقاً، سواء بين ثمن كل قسط أو لا لدعاء الحاجة إليه»^(١).

فإذا كان المسلم فيه مقسطاً فقد تكون الكمية المستحقة في قسط أكثر أو أقل منها في قسط آخر بناء على تقلبات الأسعار، كما هو الحال في المراجعة بربح متغير.

المطلب الرابع: قياس المراجعة بربح متغير على الإجارة بأجرة متغيرة:

من الصور التي يكون فيها العوض متغيراً بتغير الأسعار: الإجارة بأجرة غير محددة في العقد وإنما تكون مرتبطة بمعيار معلوم منضبط، لا مجال للنزاع فيه. ومن ذلك استئجار الأجير بطعامه وكسوته. ولأهل العلم في هذه المسألة قولان:

القول الأول: التحريم. وهو قول الحنفية باستثناء استئجار الظئر -أي المرضع- بطعامها وكسوتها، وقول الشافعية، ورواية عن الإمام أحمد^(٢).

وحجة هذا القول: أن من شروط صحة الإجارة العلم بالأجر، وهو مجهول هنا^(٣).

والقول الثاني: الجواز. وهو قول المالكية، ورواية عن أحمد، والمعتمد عند متأخري الحنابلة^(٤).

استدل أصحاب هذا القول: بأن الله أباح استئجار الظئر بطعامها وكسوتها بقوله: «و على المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف»^(٥)، فيقاس عليه غيره، ولأن الأجرة وإن لم تكن معلومة عند العقد إلا أن لها عرفاً يرجع إليه عند التنازع^(٦).

وهذا القول هو الراجح؛ لقوة أدلته، وبه أخذ المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. ففي معيار الإجارة: «يجوز أن تكون الأجرة بمبلغ ثابت أو متغير بحسب أي طريقة معلومة للطرفين.. وفي حالة الأجرة المتغيرة يجب أن تكون الأجرة للفترة الأولى محددة بمبلغ معلوم. ويجوز في الفترات التالية اعتماد مؤشر منضبط»^(٧).

وقد أخذ أكثر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية بهذا الرأي؛ إذ تربط الأجرة في عقود

(١) شرح المنتهى ٩١/٢.

(٢) بدائع الصنائع ١٩٣/٤، تبیین الحقائق ١٢٧/٥، مجمع الأنهر ٢٨٦/٢، أسنى المطالب ٤٠٤/٢، نهاية المحتاج ٢٦٧/٥، الإنصاف ٢٧٨/١٤.

(٣) الشرح الكبير على المقنع ٢٧٧/١٤.

(٤) التاج والإكليل ٥٢٧/٧ و ٥٦٨/٧، منح الجليل ٤٦٥/٧، شرح الخريشي ١٢/٧، الأخبار العلمية ص ٢٢١، الفروع ٤٢٢/٤، الإنصاف ٢٧٨/١٤، كشف القناع ٥٥١/٣.

(٥) سورة البقرة، الآية (٢٢٣).

(٦) الشرح الكبير على المقنع ٢٧٨/١٤، شرح المنتهى ١٧/٢.

(٧) المعايير الشرعية، معيار الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك ص ١٢٨.

الإجارة التمويلية بمؤشر منضبط. وهو في الغالب: مؤشر الربح في عقود المراجحة. فإذا جازت الإجارة بأجرة متغيرة فتجوز المراجعة بربح متغير، ولا يظهر للباحث فرق بين الإجارة والمراجعة، فالإجارة بيع منافع كالمراجعة، والأجرة لا تستحق إلا بعد مدة كالثمن، وما يشترط في الثمن يشترط مثله في الأجرة، فإن منعنا من تغير الربح في المراجعة للغرر، فيلزم مثل ذلك في الأجرة؛ إذ كلاهما يشترط العلم به، وإن منعنا منه لعللة الربا، فكذلك الإجارة؛ لأن الأجرة في الأشهر المتأخرة قد تكون أكثر منها في الفترات الأولى.

وقد يقال: إن بينهما فرقاً من جهة أن الثمن في المراجعة دين فلا يجوز أن يتغير، بخلاف الأجرة، فإنها ليست ديناً، وعلى فرض أنها دين، فهي دين غير مستقر.

والجواب: أن الإجارة إذا انعقدت فالأجرة دين كسائر الديون، ويستقر منها ما يقابل المنفعة المستوفاة، فإذا كانت مؤجلة بعد استيفاء المنفعة فهي دين مستقر، ويجري عليها أحكام الدين. والواقع الآن في عقود الإجارة التمويلية أن أقساط الأجرة تكون بعد استيفاء المنفعة المقابلة لها. قال في المغني: « لو أجر داره سنتين بأربعين ديناراً، ملك الأجرة من حين العقد، وعليه زكاة جميعها إذا حال عليه الحول؛ لأن ملك المكري عليه تام بدليل جواز التصرف فيها بأنواع التصرفات... ثم إن كان قد قبض الأجرة أخرج الزكاة منها، وإن كانت دينا فهي كالدين، معجلاً كان أو مؤجلاً »^(١).

* * *

(١) المغني ٢/٣٤٦.

المبحث الرابع: الاعتراضات الواردة على المرابحة بربح متغير ومناقشتها:

المطلب الأول: شبهة الربا:

ووجه ذلك: أن الثمن قد يزيد عند حلول الأجل عما كان عليه عند العقد، كأن يكون هامش الربح في السوق عند إبرام العقد ٣٪ ثم عند حلول الأجل يرتفع إلى ٥٪. وهذه الزيادة فيها شبهة الربا؛ لأنها في دين ثابت في الذمة.

والجواب: أن الدين ليس فيه زيادة؛ لأن العاقدين لم ينظرا أصلاً إلى هامش الربح في السوق عند العقد، وإنما جرى العقد على السعر الأخير ابتداءً. فالذي استقر في ذمة المشتري هو المبلغ الأخير فقط دون ما قبله.

وأيضاً لذلك أقول: إن الربا في العقود على نوعين:

الأول: ربا البيوع.

والثاني: ربا الديون.

قال في بداية المجتهد: «اتفق العلماء على أن الربا يوجد في شيئين: في البيوع، وفيما تقرر في الذمة من بيع أو سلف أو غير ذلك. فأما الربا فيما تقرر في الذمة فهو صنفان: صنف متفق عليه، وهو ربا الجاهلية الذي نهي عن. وذلك أنهم كانوا يسلفون في الزيادة وينظرون... والثاني: ضع وتعجل. وأما الربا في البيع فإن العلماء أجمعوا على أنه صنفان: نسبية وتفاضل»^(١).

أما النوع الأول - وهو ربا البيوع - فهو غير وارد في هذه المعاملة؛ لأنها مبادلة سلعة بنقد. وربي البيوع إنما يجري في مبادلة المال الربوي بالمال الربوي الذي يشترك معه في العلة. ومن الضروري التأكيد على أن من شروط صحة هذه المعاملة توافر شروط المرابحة أصلاً. ومن ذلك أن تكون المرابحة في سلع حقيقية قد تملكها البائع وقبضها القبض المعتبر شرعاً قبل بيعها. وعقود التمويل الصورية التي يقدمها عدد من المصارف الإسلامية - كالترق الصوري والبيوع الآجلة في سلع غير مملوكة - لا تصح مع تحديد الربح فضلاً عن أن يكون الربح متغيراً.

وأما النوع الثاني - وهو ربا الديون - فهو زيادة في الدين الذي استقر في الذمة، كما كان عليه الأمر في الجاهلية، حيث «يكون للرجل فضل دين فيأتيه إذا حل الأجل، يقول له: أتقضيني أو تزيدني، إن كان عنده شيء يقضيه، وإلا حوله إلى السن التي فوق ذلك»^(٢).

(١) بداية المجتهد ١٥٣/٢. وانظر: الإجماع لابن المنذر ص ٩٤، المحلى ٦٧/٨، المغني ٤٣٦/٦، أضواء البيان ٢٩٢/١.

(٢) رواه ابن جرير في جامع البيان عن زيد بن أسلم - رضي الله عنه - ٤٢٤/٣.

والدين هنا ليس فيه زيادة بعد استقراره؛ فهو لم يستقر أصلاً إلا بربح السوق عند السداد. ولو قيل بأنه ربا للزم مثل ذلك فيما نص أهل العلم على جوازه؛
- ففي البيع بشرط النفقة عليه مدة معلومة قد تزيد قيمة النفقة في آخر المدة عما كانت عليه في أولها، وليس ذلك ربا.

- وفي السلم بسعر السوق قد تنخفض الأسعار عند التسليم عما كانت عليه عند التعاقد، فيستحق كمية من السلع أكثر مما لو كان الاحتساب على الأسعار عند التعاقد. ولا فرق في ربا الديون بين أن تكون الزيادة في دين نقدي أو دين سلعي؛ فإن الربا الجاهلي الذي نزل القرآن بتحريمه كان في الديون السلعية.

- وفي الإجارة بأجرة متغيرة، قد تكون الأسعار في آخر المدة أعلى منها في أولها، فتكون الأجرة بحسب ما استقر عليه الأمر.

ولا يقتصر الأمر على البيوع الآجلة، فحتى البيع الحال بما ينقطع به السعر يرد عليه مثل ذلك، فلو أن شخصاً اشترى من آخر أسهماً معينة بسعر الإغلاق، وكان سعرها في السوق وقت البيع ثمانين ثم أغلقت على خمس وثمانين فلا تعد هذه الزيادة ربا.

وبما سبق يتبين أن التمويل بربح متغير يختلف عن القرض الربوي في أمرين:
الأول: أن القرض الربوي مبادلة نقد بنقد وأما المراجعة بربح متغير فهي مبادلة سلعة بنقد.
والثاني: أن القرض الربوي يزيد فيه الدين بعد استقراره في ذمة المدين في حال تأخره عن السداد، من خلال غرامات التأخير أو بحيل محرمة، بينما المراجعة بربح متغير لا يزيد فيها الدين بعد استقراره بحسب سعر السوق وقت السداد، وأي زيادة بعد استقرار الثمن وتحديده فهي من الربا المحرم.

المطلب الثاني: شبهة الغرر:

ووجه ذلك: أن الثمن مجهول عند العقد، فهو من بيوع الغرر.
والجواب: ببيان حقيقة الغرر. فالغرر عرف بتعريفات متعددة، فقيل: «و ما يكون مستور العاقبة»^(١). وقيل: «ما انطوى أمره وخفي عليه عاقبته»^(٢). وقيل: «المجهول العاقبة»^(٣). فكل هذه التعريفات بمعنى واحد وهو جهالة العاقبة. وهذا الوصف لا ينطبق على المراجعة التي يكون فيها الربح مرتبطاً بمعيار منضبط لا مجال فيه للنزاع بين الطرفين، فإن الثمن وإن

(١) المبسوط ٦٨/١٣.

(٢) المهذب ٢٥٧/٩.

(٣) القواعد النورانية ص ١٣٨. وانظر: زاد المعاد ٨١٨/٥، أعلام الموقعين ٨/٢، الغرر وأثره في العقود ص ٥٣.

لم يكن معلوماً عند العقد فإنه يؤول إلى العلم.

يوضح ذلك أمور:

الأول: أن الفقهاء يكادون يتفقون على أنه ليس كل جهالة تفسد العقد، وإنما يفسد بالجهالة التي تؤدي إلى النزاع. قال في رد المحتار: «والجهالة ليست بمانعة لذاتها بل لكونها مفضية إلى النزاع»^(١).

وفي أعلام الموقعين: «يصح أن يقول: بعثك من هذه الشمعة كل أوقية منها بدرهم، قل المأخوذ منها أو أكثر... ولا محذور في هذا أصلاً، ولا يفضي إلى تنازع ولا تشاحن... ولا يضره جهالة كمية المعقود عليه عند البيع؛ لأن الجهالة المانعة من صحة العقد هي التي تؤدي إلى القمار والغرر، ولا يدري العاقد على أي شيء يدخل، وهذه لا تؤدي إلى شيء من ذلك.. والشرعية لا تحرم مثل هذا ولا تمنع منه»^(٢).

ومما لا شك فيه أن ربط الربح بمؤشر منضبط لا يؤدي إلى النزاع، فالجهالة هنا لا تفسد العقد.

والثاني: أن من شروط الغرر المؤثر ألا تدعو إلى العقد حاجة، لأن «تحريره أشد ضرراً من ضرر كونه غرراً»^(٣). ومن المعلوم أن المراجعة بربح متغير مما تدعو إليها الحاجة، وتتحقق بها مصلحة العاقلين جميعاً؛ إذ ينذر في عقود التمويل طويلة الأجل أن تستقر أسعار المراجعات، بل تتذبذب بما يجعل أحدهما غائباً والآخر مغبوناً، فيحتاج كل منهما إلى أن يحمي نفسه بأن يربط الربح بحسب ربح السوق وقت السداد، «والشارع لا يحرم ما يحتاج الناس إليه من البيع؛ لأجل نوع من الغرر، بل يبيح ما يحتاج إليه من ذلك»^(٤).

والثالث: أن من شروط الغرر المؤثر أن يكون كثيراً^(٥)، والجهالة هنا يسيرة؛ لأن رأس المال وجزءاً من الربح معلومان ابتداءً، والمتغير إنما هو بعض الربح.

المطلب الثالث: شبهة الغبن:

ووجه ذلك: أن أسعار هامش الربح في السوق تتقلب خلال فترة التمويل، فقد يمول البنك بهامش ربح مرتبط بسعر السوق وقت السداد ظناً منه أن الأسعار سترتفع، ثم يكون الأمر

(١) رد المحتار ٥٣/٦ وانظر: المنتقى شرح الموطأ ٤١/٥، المجموع شرح المذهب ٢٥٨/٩.

(٢) أعلام الموقعين ٢٩٥/٣. وانظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٩/٢٢٧، الفروق ٢٦٥/٣.

(٣) القواعد النورانية ص ١٤٠، فتح القدير ٢٠٦/١، بداية المجتهد ١٨٧/٢، المجموع شرح المذهب ٢٥٨/٩، الغرر وأثره في العقود ص ٥٩٩.

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٩/٢٢٧.

(٥) المجموع شرح المذهب ٢٥٨/٩، بداية المجتهد ١٦٩/٢، الغرر وأثره في العقود ص ٥٦٠.

على خلاف ما توقع، وقد يتمول الشخص بمثل ذلك ظناً منه أن الأسعار ستتناقص فيقع الأمر على خلاف توقعه، فلا يخلو الأمر من الغبن، فأحدهما غابن والآخر مغبون.

والجواب: ببيان حقيقة الغبن. فالغبن: شراء السلعة بأكثر من ثمنها المعتاد، أو بيعها بأقل منه^(١). فهو يكون من جهة البائع ومن جهة المشتري، ولا يكون مؤثراً إلا إذا كان فاحشاً، وهو الذي يخرج عن العادة، أما الغبن اليسير الذي جرت العادة به بين التجار فلا أثر له.

والمرجع في تحديد الغبن عند جمهور الفقهاء عدا الحنفية هو العرف والعادة^(٢). وعند الحنفية: الغبن الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم المقومين، كما لو وقع البيع بعشرة مثلاً، ثم إن بعض المقومين يقول: إنه يساوي خمسة، وبعضهم ستة، وبعضهم سبعة، فهذا غبن فاحش، بخلاف ما إذا قال بعضهم: ثمانية، وبعضهم: تسعة، وبعضهم: عشرة فهذا غبن يسير^(٣).

وبما سبق يتبين أن المراجعة بربح متغير أبعد ما تكون عن الغبن؛ لأن الربح مرتبط بما عليه السوق، وهو ما جرت العادة به بين التجار، ولا يخرج عن تقويم المقومين، فكيف يقال: إن فيه غبناً؟ بل إن المراجعة بربح ثابت قد يشعر فيها أحد الطرفين بالغبن عندما يرى السوق مغايراً تماماً لما هو ملزم به في العقد. ففي ربط الربح بما عليه السوق حماية للطرفين من الغبن. ولا أدل على ذلك من أننا نجد الكثير من الشركات تتهرب من التمويل الإسلامي طويل الأجل خوفاً من أن تغبن عندما ينخفض مؤشر المراجعات الإسلامية في السوق في الوقت الذي تكون فيه ملزمة بدفع ربح أعلى مما في السوق، بل نجد الكثير من الأفراد ممن دخلوا في عقود تمويل سابقة، لما هبطت معدلات أرباح البنوك الإسلامية يبدلون جهدهم لأخذ تمويل جديد من بنك آخر بهامش ربح أقل ليسددوا به الدين الأول.

والمتمثل في البيع بسعر السوق سواء أكان الثمن حالاً أم مؤجلاً، وسواء أكان المؤجل هو الثمن أم المثلث يجد أنه أقرب إلى تحقيق العدل والرضى بين الطرفين من البيع بربح محدد لا يتغير؛ لأن من طبع الإنسان أن يرضى بما عليه الناس، وهو - كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) - «أطيب لقلب المشتري من المساومة، يقول: لي أسوة بالناس آخذ بما يأخذ به غيري»^(٤).

(١) فتح القدير ٨/ ٨٢، مواهب الجليل ٤/ ٤٦٧، تحفة المحتاج ٥/ ١٦٧، الروض المربع ص ٢٤٧.

(٢) حاشية الدسوقي ٣/ ١٤٠، مغني المحتاج ٣/ ٢٤٢، المغني ٤/ ١٧.

(٣) رد المحتار ٥/ ١٤٤.

(٤) نقله عنه ابن القيم في أعلام الموقعين ٤/ ٥.

والواقع شاهد أنه في ظل تقلبات الأسواق المالية ما بين تضخم وانكماش، فإن الاختصار على تحديد الربح قد يؤدي إلى النزاع والغبن. ففي السودان مثلاً - حيث يعاني من التضخم - ظهرت المشكلة بوضوح عندما طبقت صيغة السلم بكمية محددة، مما أدى إلى استحداث ما سمي « بند الإحسان »، بحيث يتم تخفيض كمية المسلم فيه إذا تجاوز فرق السعر ثلث الثمن المتفق عليه^(١).

المطلب الرابع: شبهة الجمع بين بيعتين في بيعه:

ووجه ذلك: أن الثمن غير مستقر على مبلغ محدد، فهو محتمل لأكثر من قيمة، ففيه شبهة البيعتين في بيعه. وقد نهى النبي ﷺ عن البيعتين في بيعه^(٢).

والجواب: أن أهل العلم اختلفوا في تأويل الحديث؛ فمنهم من فسره باشتراط عقد في عقد^(٣)، ومنهم من فسره بقلب الدين في صورة بيع الدين المؤجل على المدين إلى أجل آخر بزيادة عليه^(٤)، ومنهم من فسره بأن يبيع السلعة بتسعة نقداً أو بعشرة نسيئة ونحو ذلك من غير بت^(٥)، ومنهم من فسره ببيع العينة^(٦). والزاجح أن المراد به النهي عن اجتماع عقدين كل واحد منهما مباح في حال انفراده، وإذا جمع بينهما ترتب على اجتماعهما الوقوع في محذور، من ربا (كالعينة و الجمع بين القرض والبيع)، أو غرر (كما في بعتك بتسعة نقداً أو بعشرة نسيئة من غير بت)، أو نزاع (كالجمع بين عقدين في محل واحد وزمن واحد). ومما يؤيد ذلك ما جاء في بعض طرق الحديث: « من باع بيعتين في بيعه فله أو كسهما أو الربا »^(٧)، أي أن اجتماع البيعتين يؤدي إلى الربا.

وبالنظر في المعاملة التي بين أيدينا فليس فيها إلا بيعه واحدة بثمان واحد، وليس فيها بيعتان، ولا مدخل للربا ولا للغرر فيها، ولا تؤدي إلى النزاع، والله أعلم.

* * *

(١) التحوط في التمويل الإسلامي ص ١٥٦.

(٢) أخرجه أحمد ٤٢٢/٢، وأبو داود في كتاب البيوع، باب في الرجل يبيع ماليس عنده، برقم ٢٤٦١، والترمذي في كتاب البيوع، باب ما جاء في النهي عن بيعتين في بيعه، برقم ١٢٣١، والنسائي في كتاب البيوع، باب بيعتين في بيعه، برقم ٤٦٣٢، وابن حبان (الإحسان برقم ١١٠٩)، من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -، والحديث صححه الترمذي وابن حبان وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٨٥/٤): « رجال أحمد رجال الصحيح ».

(٣) فتح القدير ٨٠/٦، الأم ٧٨/٣، المغني ٣٣٢/٦، المحلى ١٥/٩.

(٤) معالم السنن ٩٨/٥، نيل الأوطار ٢٣٥/٦.

(٥) معالم السنن ٩٨/٥، نيل الأوطار ٤٤/١٠.

(٦) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٥١/٦، تهذيب السنن ١٤٨/٥، أعلام الموقعين ١٦٢/٣.

(٧) هي رواية أبي داود في الموضوع السابق.

المبحث الخامس: الحلول المطروحة في التمويل طويل الأجل ومناقشتها:

يعد التمويل طويل الأجل أحد أساسيات العمل المصرفي. ومن أهم عقباته - كما تقدم - تغير معدل الربح في السوق. وقد طرح عدد من المصارف الإسلامية بعض الحلول إلا أنها لا تخلو من إشكالات شرعية. وفيما يلي بيان أبرز هذه الحلول:

المطلب الأول: التزام المصرف بخضم ما زاد عن معدل الربح في السوق في حال التزام العميل بالسداد في الوقت المحدد:

وفي هذه الطريقة يتفق المصرف والعميل على هامش ربح أعلى مما في السوق، ويراعى فيه الاحتياط لمصلحة المصرف، ويلتزم المصرف بأن يخضم من قيمة الدين ما زاد عن معدل الربح في السوق. وقد أخذ بهذه الطريقة الهيئة الشرعية لبنك البلاد^(١)، والهيئة الشرعية لمصرف قطر الإسلامي.

ومستند جواز هذا الالتزام أمور، منها:

١- أن الأصل في الشروط في العقود هو الصحة؛ لعموم قول النبي ﷺ: «المسلمون على شروطهم»^(٢).

٢- ولأن الالتزام بالحط هنا ليس من اشتراط خصم الدين في حال تعجيل سداذه؛ لأن الخصم يستحقه المدين ولولم يعجل السداد قبل حينه. فالخصم يعد حافزاً للعميل على الالتزام. فهو من باب الجعالة. وهو نظير ترديد الأجر في الإجارة للتحفيز، كأن يقول: إن خطت الثوب اليوم فلك درهم وإن خطته غداً فلك نصف درهم. وقد نص جمع من أهل العلم على صحته^(٣).

٣- وعلى فرض أنه من اشتراط الخصم مقابل التعجيل، فليس في هذا الشرط ما يمنع منه من نص صحيح أو إجماع صريح، وليس من الربا؛ لأن الربا زيادة مقابل التعجيل، ولو كان فيه ربا لحرّم من دون شرط كما أن الزيادة مقابل التأخير تحرّم ولولم تكن مشروطة في العقد. وليس فيه غرر؛ لأن الثمن يؤوّل إلى العلم على وجه لا يؤدي إلى المنازعة.

(١) قرار الهيئة رقم (١٠١)

(٢) أخرجه الترمذي من حديث عمرو بن عوف - رضي الله عنه - في كتاب الأحكام، باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح برقم (١٢٧٢) وأبو داود من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - في كتاب الأقضية، باب في الصلح برقم (٣١٢٠)، والدارقطني من حديث عائشة - رضي الله عنها - بزيادة ((ما وافق الحق)) ٢/٣. وهو حديث صحيح بمجموع طرقه. تعليق التعليق ٢٨٠/٣، فتح الباري ٤/٥١، غوث المكدود ٢/٢٠٥.

(٣) البحر الرائق ٨/٣٥، الكفاية ٨/٧١، المغني ٦/٣٣٤، الفروع ٤/٤٢٤، أعلام الموقعين ٣/٤١٣.

الإشكالات في هذه الطريقة:

١- أن هذا الالتزام يشبه الالتزام بخضم الدين عند التعجيل، وبصرف النظر عن الحكم الشرعي لذلك، فإن عامة المجامع الفقهية المعاصرة على المنع من الالتزام بـ «ضع وتعجل»^(١).

٢- أن كثيراً من الشركات لا تقبل بأن يسجل عليها ربحاً أعلى مما في السوق ولو التزم المصرف بالخصم. فهذا الإجراء غير مقبول من الناحية التسويقية.

المطلب الثاني: شراء أصل ثم تأجيله على البائع بأجرة متغيرة:

وفي هذه الطريقة إذا احتاجت شركة إلى تمويل طويل الأجل فتبيع بعض أصولها على المصرف ثم تستأجرها منه إجارة منتهية بالتملك، وتكون الأجرة متغيرة بحسب معدل المربحات في السوق.

وقد أخذ بهذه الطريقة العديد من الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية في البحرين ودبي وماليزيا.

الإشكالات في هذه الطريقة:

١- أن فيها شبهة بمسألة «عكس العينة»^(٢)؛ لأن التملك يكون بحسب القيمة الاسمية للأصول وزيادة أجرة تساوي معدل الربح، أي أن الأصول اشترت بثمان معجل وستنتقل ملكيتها للبائع بالأجل بثمان أعلى. وكون المدة طويلة بين الشراء ثم البيع بما يؤدي إلى تغير قيمة العين، غير مؤثر؛ لأن التملك سيكون بالقيمة الاسمية، ولا يلتفت فيه إلى التغير في القيمة الحقيقية للأصل. وكون المالك أيضاً يضمن الأصول المملوكة لا يبعدها عن هذه الشبهة؛ فإن المشتري = (الممول) - في عكس العينة يضمن العين خلال فترة تملكه لها قبل إعادة بيعها على البائع الأول^(٣).

٢- ولأن تملك المصرف في كثير من الحالات صوري؛ فقد يُجعل ضمان الأعيان المؤجرة على المستأجر، وقد تكون تلك الأعيان مما لا يتصور تنازل الشركة المتمولة عن ملكيتها بأي حال؛ كأن تكون مصانع يقوم عليها نشاط الشركة، ونحو ذلك.

٣- ويتعذر تطبيق هذه الطريقة في الشركات حديثة التأسيس التي لا يكون لديها أصول

(١) قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم (٦٦/٢/٧) بشأن البيع بالتقسيط في دورته السابعة، المعايير الشرعية ص ١١٤.

(٢) عكس العينة؛ أن يبيع سلعة بثمان حال ثم يشتريها بأكثر منه نسيئة. وهي محرمة عند جمهور الفقهاء. الشرح الكبير مع الإنصاف ١٩٦/١١، شرح المنتهى ١٥٨/٢، مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٠/٢٩.

(٣) في فقه المعاملات المالية والمصرفية المعاصرة ص ٣٩٥

قابلة للتأجير.

المطلب الثالث: التورق المدار:

وفي هذه الطريقة إذا احتاج العميل إلى تمويل طويل الأجل، فيجري المصرف معه عملية تورق بهامش الربح السائد عند إجراء العملية على أن يكون السداد خلال فترة قصيرة، فإذا حل الأجل سدد العميل من ماله الخاص ما يعادل قسط تلك الفترة من التمويل، وأما باقي الدين فيجري عملية تورق أخرى من البنك بهامش الربح الجديد ويسدد بمبلغ التورق الثاني باقي الدين الأول.

فلو أن عميلاً يحتاج إلى (١٠٠) يسدها على عشرة أقساط في عشر سنوات، ومعدل الربح في ذلك الوقت ٥٪، فيجري مع المصرف عملية تورق يحل فيها كامل الدين (١٠٥) بعد سنة، فإذا حل الأجل سدد للمصرف (١٥) من ماله وهي تعادل ١٠٪ من أصل الدين مضافاً إليها ربح السنة، وأما الباقي وهو (٩٠) فيجري عملية تورق أخرى بمقدار المبلغ المتبقي ولمدة سنة بهامش الربح الجديد في حينه ولنفرض أنه (٤٪) فيسدد بالمبلغ الذي تحصل عليه بالتورق الثاني الدين المستحق عليه بالتورق الأول، فيكون مديناً بـ (٩٤) تحل بعد سنة، وهكذا لبقية السنوات. وقد أخذ بهذه الطريقة العديد من الهيئات الشرعية^(١).

الإشكالات في هذه الطريقة:

١- أن فيها قلباً للدين الذي على العميل بدين أكثر منه، يُتوصل إلى ذلك من خلال معاملة غير مقصودة لذاتها، بتحليل بها لبلوغ ذلك الغرض. وهذه المعاملة - أعني الحيلة التي يتوصل بها إلى قلب الدين بدين أكثر منه - تكلم فيها أهل العلم. فنص فقهاء المالكية على تحريمها؛ لأنها ذريعة إلى ربا الجاهلية (زدي أنظر ك)^(٢)؛ فإن الدائن ما قبل بتمويل المدين مرة أخرى عند حلول الدين إلا بشرط أن يسدد الدين الأول ويحل دين آخر أكثر منه قدرأ وأبعد عنه أجلاً. وهذه حقيقة؛ أتقضي أم تربي؟

وقد حكى شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) الإجماع على تحريم قلب الدين على المدين المعسر، بل الواجب إنظاره، وأما إذا كان موسراً فقال: « وأما إذا كان هذا هو المقصود - أي أن يزيد في الأجل في مقابل زيادة الدين -، ولكن توسلوا إليه بمعاملة أخرى، فهذا تنازع فيه المتأخرون من المسلمين، وأما الصحابة فلم يكن بينهم نزاع أن هذا محرّم، فإنما الأعمال

(١) مثل الهيئة الشرعية للبنك الأهلي، وبنك الجزيرة، وبنك دبي الإسلامي، وغيرها.

(٢) المنتقى شرح الموطأ ١/٤٦٥، شرح الخرشي على مختصر خليل ٥/٧٦، شرح الزرقاني على خليل ٥/٨١، الفواكه الدواني ٢/١٠٠، التاج والإكليل ٦/٢٣١، بلغة السالك ٢/٩٦.

بالنيات. والآثار عنهم بذلك كثيرة مشهورة^(١).

فهو -رحمه الله- يرى حرمة قلب الدين بدين أكثر منه ولو كان المدين موسراً، اتباعاً لما أجمع عليه الصحابة، وإعمالاً للقاعدة الشرعية: «الأمر بمقاصدها».

٢- أن قلب الدين في كثير من الحالات يتم وفق عمليات صورية، فلا العميل يشتري سلعاً بالأجل ولا المصرف يقبض تلك السلع ويبيعها نيابة عنه، إذ كيف يستطيع المصرف أن يجري هذه العمليات المركبة في مواعيدها وهو مرتبط بعقود من هذا النوع مع آلاف العملاء من الشركات والأفراد وبالأخص حملة بطاقات الائتمان المدارة؟.

والذي يتم في كثير من الحالات هو إعادة تقييم الدين بناء على الأسعار الجديدة. وعلى افتراض أحسن الأحوال فإن المصرف عند حلول الأجل يشتري من نفسه سلعاً بالأجل لصالح العميل بناء على صحة تصرف الفضولي، وصحة تولي طرفي العقد، ثم يتوكل عنه في بيعها نقداً بناء على صحة التوكيل في البيع في التورق. فالعملية ملفقة من أقوال متباعدة فخرجت بصورة لم يقل بها أحد من المتقدمين.

والمتمأمل في الحلول المطروحة لتغير هامش الربح في عقود التمويل طويل الأجل يلحظ ما فيها من التكلف والتعسف، والنتيجة في نهاية المطاف - وإن تعددت الوسائل - واحدة، وهي ربط الربح بمعدل الربح في السوق، فإن كانت هذه الغاية غير مقبولة شرعاً، فأى حيلة يراد منها الوصول إلى هذه الغاية فهي لا تزيد الأمر إلا قبحاً وسوءاً، « فإن الربا لم يحرم لمجرد صورته ولفظه، وإنما حرم لحقيقته ومعناه ومقصوده، وتلك الحقيقة والمعنى والمقصود قائمة في الحيل المحرمة كقيامها في صريحه سواء بسواء^(٢)، وإن كانت تلك الغاية لا تتعارض مع مقاصد الشريعة، ولا تخالف نصوصها فلم التحايل والالتفاف لتحقيقها.

وما أجمل ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) في مثل هذه المسائل التي يتكلف فيها بحيل حمل عليها التشديد في مسائل اجتهادية فألجأت القائل بها إلى استحلالها بالحيل، فيقول -رحمه الله-: « ولقد تأملت أغلب ما أوقع الناس في الحيل فوجدته أحد شيئين: إما ذنوب جوزوا عليها بتضييق في أمورهم فلم يستطيعوا دفع هذا الضيق إلا بالحيل فلم تزدتهم الحيل إلا بلاء كما جرى لأصحاب السبت.. وهذا الذنب ذنب عملي. وإما مبالغة في التشديد لما اعتقدوه من تحريم الشارع فاضطرهم هذا الاعتقاد إلى الاستحلال بالحيل. وهذا من خطأ الاجتهاد؛ وإلا فمن اتقى الله وأخذ ما أحل له وأدى ما وجب عليه؛ فإن الله لا يحوجه

(١) مجموع الفتاوى ٤١٩/٢٩.

(٢) إغائة اللفهان ٣٥٢/١.

إلى الحيل المبتدعة أبداً. فإنه سبحانه لم يجعل علينا في الدين من حرج وإنما بعث نبينا ﷺ بالحنيفية السمحة. فالسبب الأول: هو الظلم. والسبب الثاني: هو عدم العلم. والظلم والجهل هما وصف للإنسان المذكور في قوله ﴿وَمَعَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾^(١).

وأصل هذا: أن الله سبحانه إنما حرم علينا المحرمات.. كالميسر والربا وما يدخل فيهما من بيع الغرر وغيره؛ لما في ذلك من المفساد التي نبه الله عليها ورسوله بقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾^(٢). فأخبر سبحانه: أن الميسر يوقع العداوة والبغضاء... وإذا كانت مفسدة بيع الغرر هي كونه مظنة العداوة والبغضاء وأكل الأموال بالباطل؛ فمعلوم أن هذه المفسدة إذا عارضتها المصلحة الراجحة قدمت عليها.. فالضرر على الناس بتحريم هذه المعاملات أشد عليهم مما قد يتخوف فيها من تباعض وأكل مال بالباطل.. والشريعة جميعها مبنية على أن المفسدة المقتضية للتحريم إذا عارضتها حاجة أبيح المحرم؛ فكيف إذا كانت المفسدة منتفية^(٣).

وبهذا الكلام النفيس نختم هذا البحث. والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * *

(١) سورة الأحزاب، الآية (٧٢)

(٢) سورة المائدة، الآية (٩١).

(٣) مجموع الفتاوى ٤٥ / ٢٩.

الخاتمة

وتشتمل على أبرز نتائج البحث. وأجزها في النقاط الآتية:

١- لا يشترط في البيع انتفاء مطلق الجهالة، وإنما الشرط انتفاء الجهالة التي تؤدي إلى النزاع.

٢- العلم بالثمن قد يكون بتحديد في العقد، وقد يكون بالاتفاق على طريقة منضبطة لاحتسابه لا تؤدي إلى المنازعة والاختلاف.

٣- يجوز الاتفاق في المراجعة في البيع الآجل على أن يكون الثمن هو سعر التكلفة مضافاً إليه ربح غير ثابت يتفق العاقدان على طريقة منضبطة لاحتسابه. ومن الطرق المنضبطة:

أ- أن يربط بمعدل الربح السائد في السوق عند سداد الثمن كاملاً أو عند سداد كل قسط.

ب- أن يربط بمتوسط معدل الربح السائد في السوق خلال فترة سداد الثمن كاملاً، أو خلال فترة سداد كل قسط.

ج- أن يربط بربح جهة معتمدة مثل معدل ربح صندوق حكومي يبيع بالأجل.

٤- الأصل في العقود الصحة، ولا دليل على المنع من المراجعة بربح مرتبط بمؤشر منضبط معلوم.

٥- يجوز البيع بسعر المثل، أو بما ينقطع به السعر في السوق؛ قياساً على صحة النكاح بمهر المثل، والرضاع بأجر المثل. ويقاس عليهما المراجعة في البيع الآجل بربح المثل.

٦- يجوز البيع بالثمن الذي باع به طرف ثالث، وإن لم يعلم العاقدان عند العقد ذلك الثمن، بشرط أن يكون الطرف الثالث ممن يعتبر تقديره للثمن في السوق؛ لأن الثمن يؤول إلى العلم على وجه لا يؤدي إلى المنازعة. ويقاس عليه المراجعة بربح المثل في المستقبل؛ لأن الثمن يؤول كذلك إلى العلم من غير نزاع.

٧- يجوز البيع بالرقم، أي بالثمن المكتوب على السلعة وإن لم يعلم به العاقدان، إذا كان الذي يضع الرقم جهة معتبرة كالدولة.

٨- يجوز أن يبيع كمية مجهولة من سلعة معلومة متماثلة الأجزاء بتحديد سعر الوحدة منها. ومنه: أن يبيع من الصبرة كل قفيز بدرهم.

٩- من الصور التي نص أهل العلم على جوازها أن يبيع السلعة ويجعل الثمن نفقة المشتري على البائع أو ولده أو زوجته ونحوهم مدة معلومة، كشهر أو سنة ونحو ذلك. ويقاس عليها المراجعة بربح متغير؛ فإن الثمن فيهما قد يزيد وقد ينقص، ولكنه يعلم بالعادة أو بالعرف ولا مجال للنزاع فيه.

١٠- من الصور التي نص أهل العلم على جوازها: السلم في سلع موصوفة من غير أن تحدد كميتها وإنما تتحدد بناء على سعرها في السوق وقت التسليم. ومن تطبيقاته المعاصرة: بطاقات الاتصال والوقود مسبقة الدفع. ويقاس عليه المراجعة بربح المثل وقت التسليم.

١١- تجوز الإجارة بأجرة متغيرة مربوطة بالعرف أو بالعادة أو بمؤشر منضبط؛ قياساً على جواز استئجار الظئر بطعامها وكسوتها.

١٢- المراجعة بربح متغير تختلف عن القرض الربوي في أمرين: الأول: أن القرض الربوي مبادلة نقد بنقد والمراجعة مبادلة سلعة بنقد. والثاني: أن القرض الربوي يزيد فيه الدين بعد استقراره في ذمة المدين في حال تأخره عن السداد. وفي المراجعة بربح متغير لا يزيد الدين بعد استقراره بحسب سعر السوق وقت السداد. وأي زيادة بعد استقرار الثمن وتحديده فهي من الربا المحرم.

١٣- ليس في المراجعة بربح متغير غرر؛ لأن الجهالة التي فيه لا تؤدي إلى النزاع؛ ولأن الحاجة داعية إليها، وفيها مصلحة للطرفين. وما فيها من غرر فهو يسير؛ لأن المتغير هو بعض الربح فقط.

١٤- ليس في المراجعة بربح متغير غبن؛ لأن الوفاء فيها يكون بالربح المعتاد في السوق.

١٥- لا تدخل المراجعة بربح متغير في النهي عن البيعتين فيبيعة؛ لأنهابيعة واحدة بثمن واحد يتحدد في المال.

١٦- من الحلول المطروحة لعقود التمويل طويلة الأجل: المراجعة المتجددة، وإجارة العين لمن باعها إجارة منتهية بالتملك بأجرة متغيرة، والتزام الدائن بالخصم في حال التزام المدين بالسداد في الوقت المحدد. وكل هذه الحلول لا تخلو من شبهة شرعية.

١٧- يلزم البائع في المراجعة الإفصاح عن سعر التكلفة بدقة، وألا يضيف إليه ما ليس منه.

* * *

فهرس المصادر والمراجع :

١. الإجماع. الإمام ابن المنذر، دار الدعوة، ط الثالثة، ١٤٠٢هـ.
٢. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، علاء الدين علي الفارسي، مؤسسة الرسالة، ط الأولى، ١٤١٢هـ.
٣. إحياء علوم الدين، لأبي حامد الغزالي، دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤٠٦هـ.
٤. الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية، علاء الدين أبي الحسن البعلي، دار العاصمة، ط الأولى، ١٤١٨هـ.
٥. الاختيار لتعليل المختار، عبد الله بن محمود الحنفي، دار الخير، ط الأولى، ١٤١٩هـ.
٦. الأشباه والنظائر، لابن نجيم، مؤسسة الحلبي، ١٣٨٧هـ.
٧. إحكام الفصول في أحكام الأصول، لأبي الوليد الباجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط الأولى، ١٤١٣هـ.
٨. أحكام القرآن، أبو بكر محمد المعروف بابن العربي، دار المعرفة، ١٤٠٧هـ.
٩. أساس البلاغة، جار الله الزمخشري، دار الفكر، ١٤٠٩هـ.
١٠. أسنى المطالب شرح روض الطالب، زكريا بن محمد الأنصاري، دار إحياء التراث العربي.
١١. أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤٠٨هـ.
١٢. أعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، مكتبة الرياض الحديثة.
١٣. إغاثة اللهفان من مصادب الشيطان، ابن قيم الجوزية، مطبعة السنة المحمدية، مصر، ١٣٥٨هـ.
١٤. الإفصاح عن معاني الصحاح، الوزير عون الدين بن هبيرة الحنبلي، مكتبة الحرمين بالرياض.
١٥. الأم، محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة.
١٦. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علاء الدين أبي الحسن المرداوي، مطبوع مع الشرح الكبير.
١٧. أنواء البروق في أنواع الفروق، أحمد بن إدريس القرافي، دار عالم الكتب.
١٨. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين ابن نجيم الحنفي، دار الكتاب الإسلامي، ط الثانية.
١٩. البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد الشافعي الزركشي، ط الثانية، ١٤١٣هـ.

٢٠. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني ، دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤١٨هـ.
٢١. بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، دار الفكر.
٢٢. بداية المجتهد ، محمد بن رشد القرطبي الأندلسي، دار الكتب الإسلامية، ط الثانية ، ١٤٠٣هـ.
٢٣. بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك ، أحمد الصاوي المالكي ، دار المعرفة، ١٤٠٩هـ.
٢٤. التاج والإكليل لمختصر خليل ، محمد بن يوسف العيدري ، دار الكتب العلمية .
٢٥. تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، فخر الدين عثمان الزليعي، دار الكتاب الإسلامي، ط الثانية .
٢٦. تحفة المحتاج بشرح المنهاج، أحمد بن محمد بن علي الهيتمي، دار إحياء التراث العربي.
٢٧. تحقيق المسند، أحمد شاكر، المكتب الإسلامي، ط الرابعة، ١٤٠٣هـ.
٢٨. التحوط في التمويل الإسلامي، د. سامي السويلم، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
٢٩. تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشرعية الإسلامية، د. سامي حمود، دار الاتحاد العربي.
٣٠. التعريفات الفقهية، المجددي، كراتشي، ١٤٠٧هـ.
٣١. تغليق التعليق على صحيح البخاري، أحمد بن حجر العسقلاني، دار عمار، ط الأولى، ١٤٠٥هـ.
٣٢. تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية، لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط الأولى، ١٤١٧هـ.
٣٣. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، أبي الفضل شهاب الدين العسقلاني، دار أحد.
٣٤. تهذيب السنن، لابن قيم الجوزية، دار المعرفة.
٣٥. جامع البيان في تاويل القرآن، لأبي جعفر الطبري، دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤١٢هـ.
٣٦. الجامع الصحيح ، لأبي عبد الله محمد البخاري ، المطبعة السلفية ، ١٤٠٠هـ.
٣٧. جامع العلوم والحكم، ابن رجب الحنبلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
٣٨. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، شمس الدين محمد بن أحمد الدسوقي ، دار إحياء الكتب العربية.
٣٩. الحاوي الكبير ، لأبي الحسن الماوردي ، المكتبة التجارية ، ١٤١٤هـ.
٤٠. حواشي الشرواني على تحفة المحتاج، عبد الحميد الشرواني، مطبوع مع تحفة المحتاج.
٤١. خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية، ندوة عقدها المجمع الملكي لبحوث الحضارة

الإسلامية بالأردن بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية.

٤٢. الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، للحصكفي ، مطبوع مع رد المحتار .
٤٣. رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، محمد أمين الشهير بابن عابدين ، دار الكتب العلمية ، ط الأولى ، ١٤١٥هـ .
٤٤. الروض المريع شرح زاد المستقنع، منصور بن يونس البهوتي، دار التراث.
٤٥. روضة الطالبين، محي الدين أبي زكريا النووي، المكتب الإسلامي، ط الثانية.
٤٦. زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، ط الخامسة عشرة، ١٤٠٧هـ.
٤٧. سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد القزويني، دار الفكر.
٤٨. سنن أبي داود، لأبي داود سليمان السجستاني، دار الحديث، ط الأولى، ١٣٩١هـ.
٤٩. سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد الترمذي، المكتبة الإسلامية.
٥٠. سنن الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني، دار المعرفة، ١٤١٣هـ.
٥١. سنن النسائي، أحمد بن شعيب النسائي، مكتب الطبوعات الإسلامية، ط الثانية، ١٤٠٩هـ.
٥٢. شرح حدود ابن عرفه، محمد قاسم الأنصاري المشهور بالرصاع التونسي، مطبعة نضالة، ١٤١٢هـ.
٥٣. شرح الزرقاني لمختصر خليل، محمد بن عبد الباقي الزرقاني، المطبعة الأميرية، ط الأولى، ١٣٠٦هـ.
٥٤. الشرح الكبير على المقنع، شمس الدين ابن قدامة المقدسي، دار هجر، ط الأولى ١٤١٤هـ.
٥٥. الشرح الكبير على مختصر خليل، لأبي البركات أحمد الدردير، بهامش حاشية الدسوقي.
٥٦. شرح الخرشي على مختصر سيدي خليل ، أبي عبد الله محمد بن الخرشي، دار صادر.
٥٧. شرح الكوكب المنير، ابن النجار الحنبلي، من إصدارات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط الأولى، ١٤٠٨هـ.
٥٨. الشرح الممتع على زاد المستقنع، محمد بن صالح بن عثيمين، مؤسسة أسام، ط الثانية، ١٤١٦هـ.
٥٩. شرح منتهى الإرادات، منصور البهوتي، دار الفكر.
٦٠. شرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل، محمد بن أحمد عيش، دار صادر.
٦١. شرح المنهاج للبيضاوي في علم الأصول، لمحمد بن عبد الرحمن الأصفهاني، مكتبة الرشد.

ط الأولى ١٤١٠هـ.

٦٢. صحيح مسلم، أبي الحسين مسلم النيسابوري، المكتبة الإسلامية.
٦٣. طلبة الطلبة، عمر بن محمد أبو حفص النسفي، المطبعة العامرة، مكتبة المثنى، بغداد.
٦٤. العناية شرح الهداية، محمد بن محمد البابرتي، دار الفكر.
٦٥. غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى، مرعي الكرمي، مطبوع مع مطالب أولي النهى، المكتب الإسلامي.
٦٦. الفرر وأثره في العقود في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة، د. الصديق محمد الأمين الضير، دار الجيل، ط الثانية، ١٤١٠هـ.
٦٧. غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر، لأحمد بن محمد الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى، ١٤٠٥هـ.
٦٨. غوث المكود بتخريج منتقى الجارود، لأبي إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٨هـ.
٦٩. غياث الأمم في التياث الظلم، لعبد الملك بن عبد الله الجويني، مطبعة نهضة مصر، ط الثانية، ١٤٠١هـ.
٧٠. الفتاوى السعدية، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مكتبة المعارف، الرياض، ط الثانية ١٤٠٢هـ.
٧١. الفتاوى الكبرى، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، دار الكتب العلمية.
٧٢. فتح الباري بشح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مكتبة الرياض الحديثة.
٧٣. فتح العزيز شرح الوجيز، الإمام الرافعي، مطبوع مع المجموع شرح المذهب.
٧٤. فتح القدير، كمال الدين ابن الهمام، دار إحياء التراث العربي.
٧٥. الفروع، شمس الدين ابن مفلح، عالم الكتب، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.
٧٦. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لأحمد بن غنيم النفراوي، دار الفكر.
٧٧. في فقه المعاملات المالية والمصرفية المعاصرة، د. نزيه حماد، دار القلم، دمشق، ط الأولى ١٤٢٨هـ.
٧٨. القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، ط الثانية، ١٤٠٧هـ.
٧٩. القواعد، لابن رجب الحنبلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
٨٠. القواعد النورانية الفقهية، شيخ الإسلام ابن تيمية، مكتبة المعارف، ط الثانية، ١٤٠٤هـ.

٨١. الكافي، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، دار هجر، ط الأولى، ١٤١٧هـ.
٨٢. كشاف اصطلاحات الفنون، محمد علي التهانوي، كلكتة بالهند، ١٨٦٢هـ.
٨٣. كشاف القناع عن متن الإقناع، منصور البهوتي، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط الثانية، ١٤١٨هـ.
٨٤. الكفاية على الهداية، جلال الدين الخوارزمي، مطبوع مع شرح فتح القدير.
٨٥. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت.
٨٦. المبسوط، شمس الدين السرخسي، دار المعرفة، ١٤١٤هـ.
٨٧. مجمع الضمانات، غانم بن محمد البغدادي، دار الكتب الإسلامي.
٨٨. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لعلي بن أبي بكر الهيتمي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط الثالثة، ١٤٠٢هـ.
٨٩. المجموع شرح المذهب، محي الدين أبي زكريا النووي، دار الكتاب الإسلامي.
٩٠. مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، مصور عن طبعة الإفتاء.
٩١. مجلة مجمع الفقه الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي.
٩٢. المبدع على المقنع، ابن مفلح الحنبلي، المكتب الإسلامي، ط الثانية.
٩٣. مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، داماد أفندي السرمدي، دار إحياء التراث العربي.
٩٤. المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، مجد الدين بن تيمية، مكتبة المعارف، ط الثانية، ١٤٠٤هـ.
٩٥. المحصول في علم الأصول، فخر الدين الرازي، محمد بن عمر الرازي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط الثانية، ١٤١٢هـ.
٩٦. المحلى، أبي محمد علي بن حزم، دار الآفاق الجديدة.
٩٧. المدونة، للإمام مالك، دار الكتب العلمية.
٩٨. مسائل الإمام أحمد، لأبي داود السجستاني، دار المعرفة.
٩٩. المستدرک على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
١٠٠. المسند، للإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي.
١٠١. المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، د. عبد الرزاق الهيتمي، دار أسامة، ط الأولى، ١٩٩٨هـ.
١٠٢. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، أبو بكر البوصيري، دار الكتب الإسلامية.

١٠٣. المصباح المنير ، أحمد الفيومي المقرئ ، مكتبة لبنان ، ١٩٨٧.
١٠٤. مطالب أولي النهى شرح غاية المنتهى، مصطفى الرحيباني، المكتب الإسلامي.
١٠٥. المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ١٤٢٨هـ.
١٠٦. معالم السنن، لأبي سليمان الخطابي، مطبوع مع تهذيب السنن.
١٠٧. معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، د. نزيه حماد، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط الثالثة، ١٤١٥هـ.
١٠٨. المعجم الوسيط، مجموعة من المؤلفين، دار الدعوة، استانبول، تركيا، ط. الثانية.
١٠٩. المغرب ، ناصر بن عبد السيد المطرزي ، دار الكتاب العربي.
١١٠. المغني ، موفق الدين أبي محمد ابن قدامة المقدسي ، هجر ، ط الثانية ، ١٤١٢هـ .
١١١. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، شمس الدين الشربيني ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ .
١١٢. مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، دار القلم، ط الأولى، ١٤١٢هـ.
١١٣. المقدمات الممهدة، لبيان ما تضمنته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات مهات مسائل المشكلات، ابن رشد القرطبي، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى، ١٤٠٨هـ.
١١٤. المقنع، موفق الدين أبي محمد بن قدامة المقدسي، مطبوع مع الشرح الكبير.
١١٥. المنتقى شرح الموطأ، سليمان الباجي، دار الكتب العلمية، ط الأولى ١٤٢٠.
١١٦. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي، دار الفكر، ط الثالثة، ١٣٨٩هـ.
١١٧. منهاج الطالبين، محي الدين أبي زكريا النووي، مطبوع مع مغني المحتاج.
١١٨. المذهب، لأبي إسحاق الشيرازي، مطبوع مع المجموع شرح المذهب.
١١٩. مواهب الجليل شرح مختصر خليل ، محمد بن محمد الحطاب ، دار الفكر.
١٢٠. الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط الثانية، ١٤٠٤هـ.
١٢١. النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر، لابن مفلح الحنبلي، مطبوع بهامش المحرر للمجد بن تيمية، دار الكتاب العربي
١٢٢. نصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين الحنفي الزيلعي، دار إحياء التراث العربي، ط الثالثة، ١٤٠٠هـ.
١٢٣. نظرية العقد، لابن تيمية، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٦٨هـ.

١٢٤. نظرية المحاسبة المالية، حلمي نمر، دار النهضة العربية.

١٢٥. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، محمد شهاب الدين الرملي، دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ.

١٢٦. نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، محمد بن علي الشوكاني، دار ابن الجوزي، ط الأولى، ١٤٢٧هـ.

١٢٧. الهداية شرح بداية المبتدي، برهان الدين أبو الحسن المرغيناني، مطبوع مع فتح القدير.

* * *